جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: نورة مكاوي

بعنـــــوان:

دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي

دراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية بورقلة

(اتصالات الجزائر)

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجة المكونة من أستاذة

أ/ .....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ .....(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

أ/ بضياف أحمد.....(أستاذة، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: نورة مكاوي

بعنـــــوان:

دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي

دراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية بورقلة

(اتصالات الجزائر)

نوقشت و أوجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجة المكونة من أستاذة

أ/ .....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ .....(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

أ/ بضياف أحمد.....(أستاذة، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهـــــــــداء

اشكر الله علي القدير المنعم المتفضل الذي أنار لنا درب العلم ويسر لنا من العسير ووجهنا بفضله وجوده لطريق اليسير .

أهدي ثمرت جهدي إلى من وضعت الجنة تحت قدميها وكدت وتعبت وسهرت الليالي من أجل نجاحاتي والى التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها والدتي الغالية حفظها الله ورعاها .

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي ووهبني أول قلم ملكته في طفولتي ووضعني في طريق العلم والتعليم وسعى في توجيهي والوقوف إلى جانبي والدي الغالي والعزيز.

إلى خطيبي غالي ورفيق دربي وحياتي رعاه الله .

إلى أخواتي الأعزاء وكل أقاربي حفظهم الله ورعاهم .

إلى صديقاتي وزملائي الذين رافقوني في مشواري الدراسي وإلى كل موظفين شركة اتصالات الجزائر وحدة ورقلة على المجهودات والمساعدات و خاصة مصلحة المحاسبة والمالية .

الشكر و التقدير

الحمد لله وحده احمده واشكره وأستعينه على ما رزقني ووهباني من نعمة وعلى ما أجزاني ووفقني في انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الأخيار.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الفاضل الدكتور بضياف أحمد على توجيهاته ونصائحه وإرشاداته لانجاز هذا العمل المتواضع .

ولا أنسى أن أتقدم بوافر الشكر والاحترام لجميع من ساهم في إعداد هذه المذكرة نخص بالشكر: أستاذهتهات سعيد ومناصرية رشيد وخمقاني بدر الزمان.

وأخيرا أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في تقديم هذا العمل المتواضع .

ملخـص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، حيث اعتبرت المراجعة كأداة هامة وفعالة تساعد المؤسسة في تعزيز مكانتها السوقية وقدراتها المالية وتحقيق أهدافها المسطرة، ولكون المراجعة الجبائية إحدى الوسائل المهمة في تقليص وتدنئة المخاطر الجبائية التي تواجهها، والتي يستعملها المسير الجبائي من اجل التسيير والأداء الحسن لممارساتها المحاسبية والجبائية، ولتحقيق ذلك لابد أن يكون بدراية تامة عن التشريع الجبائي وكذا الاختيارات الجبائية التي منحها المشرع الجزائري واحترام قواعد القانون الجبائي لتفادي العقوبات الجبائية التي يتولد عنها المخطر الجبائي في المؤسسة .

ولإبراز ذلك تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بعرض الإطار النظري حول المراجعة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، وللتعمق أكثر في الموضوع أجريت الدراسة الميدانية لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة وكانت نتائج الدراسة كما يلي :

- وجود دور فعال ومهم للمراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في المؤسسة قيد الدراسة .
- وجود أثر ايجابي لأبعاد المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في المؤسسة .
- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المراجعة الجبائية كمتغير مستقل والمخطر الجبائي كمتغير تابع .

الكلمات المفتاحية : المراجعة، المراجعة الجبائية، المخاطر الجبائية، ممارسات الجبائية، التشريع الجبائي، الخيارات الجبائية .

Abstract:

The objective of this study is to examine the importance of the tax review in the economic institution, the review was considered an important and effective tool that helps the institution to strengthen its market position and financial capabilities and achieve its objectives, the fiscal review is one of the important means of reducing and minimizing the tax risks facing the institution and the good performance of its accounting and taxation practices. To achieve it must fully aware of the fiscal choices granted by the Algerian legislator and respect the rules of fiscal law to avoid the penal sanctions that generate the tax notification in the institution.

To illustrate this, the analytical descriptive approach was followed by presenting the theoretical framework of the fiscal review in the economic institution.

To further study the field study was conducted to support the answer to the hypotheses of the study.

The results of the study as follows:

- The presence of an effective and important role for the fiscal review in the tax deduction in the institution under study;
- There is a positive effect of the dimensions of the fiscal review in the tax deduction in the institution;
- There is a strong correlation between the fiscal review as an independent variable and the tax risks as a dependent variable.

Keywords: revision, fiscal review, fiscal practices ,fiscal legislation, tax risks, tax options.

الفـــــــــــــــــهرس

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهـــــداء	II
الشكر و التقدير	III
ملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجدول	IX
قائمة الأشكال البيانية	X
قائمة الملاحق	XI
مقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية حول المراجعة	1
تمهـيد	2
المبحث الأول : ماهية المراجعة	3
المطلب الأول : ماهية المراجعة بصفة عامة	3
الفرع الأول : مفهوم المراجعة	3
الفرع الثاني : فروض المراجعة	5
الفرع الثالث : أنواع المراجعة	7
الفرع الرابع : أهمية وأهداف المراجعة	9
المطلب الثاني : ماهية المراجعة الجبائية	13
الفرع الأول : مفهوم المراجعة الجبائية	14
الفرع الثاني : خصائص المراجعة الجبائية	15
الفرع الثالث : أنواع المراجعة الجبائية	15
الفرع الرابع : مستويات المراجعة الجبائية وأهميتها	17
المطلب الثالث : ماهية المخطر الجبائي	18
الفرع الأول : مفهوم المخطر الجبائي	18
الفرع الثاني : مصادر المخطر الجبائي	19

الفرع الثالث : أنواع المخطر الجبائي	21
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	23
المطلب الأول : الدارسات السابقة بالغة العربية	23
الفرع الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية	23
الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	25
المطلب الثاني :مقارنة بين الدراسات السابقة	26
الفرع الأول : أوجه التشابه	26
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف	26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	30
تمهيد	31
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	32
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	32
الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة	32
الفرع الثاني :متغيرات الدراسة	33
المطلب الثاني : أدوات جمع بيانات الدراسة	33
الفرع الأول : أدوات جمع البيانات	33
الفرع الثاني : المقياس الإحصائي المستخدم في الدراسة	35
المبحث الثاني : نتائج ومناقشة الدراسة الميدانية	36
المطلب الأول : خصائص عينة الدراسة الميدانية	36
الفرع الأول : النتائج المتعلقة بخصائص القسم الأول من الاستبيان	36
الفرع الثاني : تحليل النتائج والإحصائيات القسم الثاني من الاستبيان	39
المطلب الثاني : مناقشة النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية	50
الفرع الأول : ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها	50
الفرع الثاني : إختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة	55
خلاصة الفصل	57
خاتمة	58

قائمة المراجع	**63**
الملاحق	**66**

قائمة الجداول

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2–1)	يوضح عدد الاستمارات الموزعة في مؤسسة دراسة	32
(2–2)	يوضح متغيرات الدراسة	33
(2–3)	يوضح أوزان وأراء المستجوبين على أساس مقياس لكارت الثلاثي	35
(2–4)	يوضح قيمة معامل آلفا كرونباخ في مؤسسة دراسة	36
(2–5)	توزيع البيانات حسب مجال تخصص في مؤسسة الدراسة	36
(2–6)	توزيع البيانات حول المستوى التعليمي في مؤسسة دراسة	37
(2–7)	توزيع البيانات حول سنوات الخبرة في مؤسسة دراسة	38
(2–8)	يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى لمقياس ليكارت 3	39
(2–9)	نتائج تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	40
(2–10)	نتائج تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	42
(2–11)	نتائج مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	44
(2–12)	نتائج مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	46
(2–13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات محاور الأربعة لمؤسسة الدراسة	49
(2–14)	يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات دراسة	50
(2–15)	يوضح الارتباط الخطي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في اتصالات	52
(2–16)	يوضح قيم معاملات خط الانحدار لمؤسسة الدراسةANOVA[b]	52
(2–17)	يوضح قيم معاملات خط الانحدار Coefficients[a]	54
(2–18)	يوضح الطريقة المستخدمة والمتغير المستقل والمتغير التابع	55
(2–19)	يوضح قيم الدلالة معنوية sig حسب متغير شخصية ANOVA	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	يوضح المراجعة الجبائية الداخلية في المؤسسة	16
(2-1)	يوضح المراجعة الجبائية الخارجية	17
(1-2)	يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب مجال التخصص	37
(2-2)	يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي	38
(3-2)	يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة	39
(4-2)	يوضح قيم معاملات خط الانحدار لمؤسسة الدراسة	53

قائمة الرموز

الرمز	معناه باللغة العربية	معناه باللغة الأجنبية
-	الاستماع	Hearing
ATIC	الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة	-
-	مكتب المراجعة	Ernst &Young

قائمة الملاحق

رقـــــــم الملحق	الملاحق	الصفحة
01	إستمارة الإستبيان	66
02	قائمة المحكمين	70
03	نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	71
04	استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية	72
05	نتائج معامل ألفا كرونباخ	73
06	نتائج معامل الإرتباط سبيرمان	74
07	اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)	78

مقدمة

أ – توطئة :

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا سريعا ومتواصلا، الذي صاحبته عدة تغيرات منها السياسية والمالية والاقتصادية، مما أدى إلى اشتداد المنافسة بين الدول والمؤسسات.

ومع التغير الملحوظ الذي عرفته الحياة الاقتصادية في تنوع أنشطتها وكبر حجم مؤسستها وتوسعها الجغرافي، وضخامة وسائل التسيير البشرية والمادية والمالية المستعملة فيها إلى جانب كثرة العمليات المنجزة والمتدفقة وتعقدها مما أدى إلى خلق عدة صعوبات تسييرية.

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الماسة للاهتمام أكثر بعمليات المراجعة الجبائية حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها المسطرة، لهذا وجب عليها محافظة وتحسين استغلال لمواردها المتاحة وأن تعمل على التحكم في مختلف تكاليفها، والسعي الحديث هو تدنئة مختلف المخاطر الجبائية إلى أقصى حد ممكن من الانحرافات، ولكون المراجعة الجبائية تكلفة إضافية تتحملها المؤسسة بالإضافة إلى تعددها وعدم استقرار نصوصها القانونية، الأمر الذي يتولد عنه مزيدا من المخاطر الجبائية، ويبقى دور المراجعة الجبائية ضرورة لابد منها.

وإضافة إلى أن المراجعة الجبائية تخدم عدة أطراف منها الطرف الأول المتمثل في المكلف الضريبي والطرف الثاني المتمثلة في إدارة الضرائب أو القباضة، فإن الاستمرار في القيام بها يحافظ على الضريبة وهذا من اجل تحسين العلاقة بين المؤسسة وإدارة الضرائب، وكذالك تعتبر مصدرا أساسيا في تمويل الخزينة العمومية للدولة وتنمية الاقتصاد والوطني وسيره نحو الأحسن .

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للموضوع بالشكل التالي :

ب– طرح الإشكالية: **إلى أي مدى تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية ؟**

ومن خلال هدا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل تطبق المراجعة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هي المخاطر الجبائية التي تقع في المؤسسة الاقتصادية ؟

- هل يمكن أن يساهم برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية التي تواجهها ؟
- ما مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية ؟

ج- فرضيات الدراسة :

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

- تطبق المراجعة الجبائية حسب القوانين والتشريعات الجبائية خاصة بنشاط المؤسسة .
- يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تقع في المخاطر الجبائية عديدة منها المالية والاقتصادية .
- يمكن أن يساهم برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية التي تسبب للمؤسسة الخطر .
- توجد فعالية كبيرة في تطبيق المراجعة الجبائية .

د- أسباب اختيار الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية :

- محاولة إبراز الدور الفعال الذي تقوم به المراجعة الجبائية الجيدة في المؤسسة الاقتصادية .
- حاجة المؤسسات الاقتصادية للمراجعة الجبائية من اجل تفادي المخاطر الناتجة عن التسيير الجبائي .
- شد انتباه المراجعين المكلفين بالجباية في المؤسسة لأهمية المراجعة الجبائية الجيدة والدورية في تجنب الوقوع في الرقابة الجبائية وكذالك تدنئة المخطر الجبائي .

ر- أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف هذه الدراسة في :

- كون المراجعة الجبائية آلية حديثة وقانونية ومشروعة للمراجع، يمكن إتباعها قصد الحد وتخفيف المخطر الجبائي التي يرهق كاهل المؤسسة الاقتصادية .
- إبراز المراجعة الجبائية المثيلة هو الذي يمكن المؤسسة من التحكم في الخطر الجبائي من أصل داخلي، وبالتالي فالمراجعة الجبائية وسيلة معاصرة، تهدف إلى تعظيم الربحية مؤسسة من خلال تدنئة المخاطر الجبائية .
- يعمل هذا الموضوع على إبراز المهام والوظائف الملقاة على عاتق المراجعة الجبائية .

س– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في :

اعتبار المؤسسة الاقتصادية من أهم عوامل ازدهار الاقتصاد الوطني وتنميته،حيث لابد على الدولة لتطبيق سياستها المالية، وذلك من خلال المحافظة على تطبيق المراجعة الجبائية في جميع المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من أهم الإجراءات التي خولتها لإدارة الضريبية، والتي تحكم أكثر في قرارات التسيير في المؤسسة والتي كذلك تحميها من الوقوع في المخطر الجبائي.

ع– حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تم اختيار شركة اقتصادية وهي اتصالات الجزائر المتواجدة في مدينة ورقلة .
- الحدود الموضوعية : ركزنا في موضوعنا على المراجعة الجبائية الداخلية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لذاتها .
- الحدود الزمنية : تمثلت في دراسة ميدانية من فترة الممتدة من 2018/03/15 إلى 2018/04/15 .

ك – منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

لإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وقراءة لبعض الدراسات السابقة فيما يخص الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيانات وتحليل النتائج عن طريق برنامج (SPSS 19) واعتمادنا في كل الدراسة على منهجية (IMRED) المعتمدة، وهما المناهج الأكثر ملائمة مع دراستنا .

ن– مرجعية البحث :

المراجع المستخدمة في الدراسة تتمثل في كتب عربية وأجنبية ، مقالات، محاضرات، قوانين، مجلات، مذكرات وأطروحات.

و– صعوبات الدراسة :

تعرضنا عند القيام بهذه الدراسة إلى عدة صعوبات منها :

- قلة وجود كتب ومراجع باللغة العربية .
- انعدام والنقص الكبير في تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسات .

ي- هيكل الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي :

- الفصل الأول :الأدبيات النظرية حول المراجعة بصفة عامة والمراجعة الجبائية وكل ما يدور حول الموضوع .
- الفصل الثاني : إسقاطها على ارض الواقع من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة اقتصادية .

الفصـــل الأول

الأدبيات النظرية حول المراجعة

تمهيد

الهدف من هذا الفصل هو إبراز عموميات حول أهم العناصر المتعلقة بالمراجعة بصفة عامة والمراجعة الجبائية والمخطر الجبائي من أجل فهم الموضوع والإلمام بجميع مفاهيمه وكذالك دراسة بعض الدراسات السابقة من خلال تحليلها وتفسيرها ومقارنتها مع نتائج موضوعنا المطروح والذي تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : والذي تم التطرق فيه إلى أهم المفاهيم الأساسية حول المراجعة ،والذي تم تقسيمه كذالك إلى ثلاثة مطالب والذي سنتناول في أولهما ماهية المراجعة بصفة عامة و تم تطرق فيه إلى أربعة فروع، في أول فرع تم تناول عدة تعريفات للمراجعة وفي الفرع الثاني تم تناول فيه أهم فروض للمراجعة والفرع الثالث أنواع المراجعة والفرع الرابع والأخير تم تناول فيه أهمية وأهداف المراجعة .

أما في المطلب الثاني سنتناول فيه إلى ماهية المراجعة الجبائية ،والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة فروع في أولهما إلى مفهوم المراجعة الجبائية والفرع الثاني إلى خصائص المراجعة الجبائية والفرع الثالث أنواع المراجعة الجبائية والفرع الرابع مستويات المراجعة الجبائية وأهميتها .

أما المطلب الثالث سنتناول فيه إلى ماهية المخطر الجبائي ،والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة فروع في أولهما مفهوم المخطر الجبائي والفرع الثاني إلى مصادر المخطر الجبائي والفرع الثالث إلى أنواع المخطر الجبائي .

المبحث الثاني : والذي تم التطرق فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية حول الموضوع واستخراج أوجه التشابه واختلاف بينهم .

المبحث الأول : ماهية المراجعة

من خلال هذا المبحث سنحاول التركيز على مختلف جوانب المراجعة ،وهذا من اجل فهم وإعطاء صورة توضيحية للمراجعة والمكانة التي تلعبها في أي منشأة.

المطلب الأول : ماهية المراجعة بصفة عامة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية المراجعة بصفة عامة، والذي تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع .

الفرع الأول : مفهوم المراجعة

لدى المراجعة عدة تعريفات نذكر منها البعض :

التعريف الأول : اشتق مصطلح مراجعة من كلمة لاتينية تعني الاستماع (Hearing)، حيث نشأت المراجعة أساسا من حوالي 2000 سنة سابقا حيث بدأت في مصر أولا ثم امتدت لاحقا في اليونان وروما.[1]

التعريف الثاني : المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ،وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة .[2]

التعريف الثالث : المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[3]

التعريف الرابع : المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذالك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفئ ومستقل.[4]

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **فلسفة مراجعة، الطبعة الأولى**، دار الجامعية بكلية تجارة بني سويف، القاهرة، مصر، 2008، ص10 .

[2] وليم توماس وامرسونكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، مملكة العربية السعودية، 1989م، ص26

[3] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى تطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص4 .

[4] الفين ارينز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، محمد عبد القادر الديسيطي واحمد حامد حجاج، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النشر المريخ ،القاهرة، مصر، 2002م .

التعريف الخامس : هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذالك المشروع في نهاية الفترة الزمنية معلومة، ومدى تطويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة .[1]

تعريف السادس : عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي على التأكيدات تتعلق بالنتائج تصرفات وأحداث الاقتصادية التي يرتبط بها الفرد او التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى مستخدمي التقارير المتضمنة تلك التأكيدات .[2]

ويتضح من هذا التعريف مايلي :

1- أن مراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية .

2- أن التجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية .

3- تستخدم الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات الوحدة ومركزها المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها) والمعايير الموضوعة (المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما).

فالمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

4-يقوم المراجع بتوصيل نتائج المراجعة للإطراف المعينة ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده هذا

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية**، الطبعة الأولى، دار النشر الاتحاد عمان، الأردن، 1980م، ص10 .
[2] المرجع السابق، ص11 .

الأخير في نهاية عملية المراجعة، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المؤسسة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعة وهي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .[1]

الفرع الثاني : فروض المراجعة

تتمثل فروض المراجعة في العناصر التالية :[2]

1– **قابلية البيانات للفحص** : ينبع ها الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتتمثل هذه المعايير:

أ– الملائمة : معنى ذلك ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وتكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة للقيمة الاقتصادية للثروة في لحظة قياسها .

ب– القابلية للفحص : معنى ذلك انه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لابد أن يصلا إلى النتائج نفسها وتبرز أهمية هذا المعيار كلما زادت المسافة بين مستخدمي المعلومات وبين مصادر إعدادها .

ج– بعد عن التحيز : بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية .

د– القابلية للقياس الكمي : يعتبر التعبير الكمي أفضل صور التعبير عن القيمة الاقتصادية وأدقها كذالك لان القياس الكمي مادام دقيقا ومستندا على أسس محددة لا يختلف في تفسيره اثنان وتعد النقود مقياس العام والموحد للتعبير عن القيم الاقتصادية في العصر الحديث وقد اعتمد عليها المحاسبون للتعبير الكمي عن نتائج القياس المحاسبي مند أن تأسست الحاجة إلى مسك الدفاتر .

2– **عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع ومصلحة إدارة المؤسسة** :يعتبر تقرير المراجع الحسابات من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها إدارة المؤسسة في اتخاذ قراراتها ومن ثم فهي تستفيد من المعلومات التي تمت

[1] بن زاوي محمد صابر ، **فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي**، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014، ص9 .[1]

[2] غوالي محمد بشير، **دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2002، ص6 .

مراجعتها بدرجة أكبر من تلك التي لم تتم مراجعتها، إن غياب هذا الفرض ينقض من ثقة المراجع اتجاه الإدارة مما يحتم عليه القيام بمراجعة تفصليه لكل ما يقدم إليه من معلومات .

3- **خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أي أخطاء غير عادية أو توطئة** : في هذه الحالة لا يكون مراجع الحسابات قادرا على اكتشاف الأخطاء خاصة تلك الناتجة بسبب التوطئ بين العاملين الأمر الذي يتطلب من المراجع إجراء اختبارات موسعة لعله يكتشف هذا الشكل من الأخطاء .[1]

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية : أن قوة النظام الرقابة الداخلية تعتبر من أهم العوائق أمام مرتكبي الأخطاء المقصودة ويعتبر هيكل الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة كنقطة بداية بالنسبة لعمل المراجع الخارجي فكلما كان النظام سليما كلما ازدادت ثقة المراجع في التصرفات الإداريين من جهة ويجعل تطبيق المراجعة الاختيارية آمرا ممكنا من جهة أخرى .

5- تطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها : يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للميزانية وجدول حسابات النتائج يعني هذا الفرض أن يستدل المراجع في أبحاثه بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة مواقف معينة .

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذالك في المستقبل :

يعني هذا الفرض إذا اتضح لمراقب الحسابات أن الرقابة الداخلية سليمة وان الإدارة الرشيدة في تصرفاتها فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذالك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك والعكس صحيح .

7- مراقبة الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط، وإذا طلب مراقب الحسابات لإبداء الرأي في سلامة القوائم المالية فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة فقط بغض النظر عن إمكانيات المراجع وقدرته على أداء مهام أخرى.

8- يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز :

يعتبر هذا الفرض أساسا قويا لتحديد مسؤولية مراجع الحسابات اتجاه عملية وتجاه زملائه واتجاه المجتمع .[2]

[1] المرجع السابق ذكره، ص7 .

[2] غوالي محمد البشير، مرجع سابق، ص7 .

الفرع الثالث : أنواع المراجعة[1]

يمكن تقسيم المراجعة إلى عدة أنواع، كل تقسيم ينظر إليه من خلال زاوية معينة، فمن هذه الأنواع يمكننا تمييز بين ما هو متداخل من حيث مدة المراجعة، ومنها ما هو مستقل تمام الاستقلال .

أولا : الأنواع المتداخلة للمراجعة ويقصد بالتداخل بين أنواع المراجعة هو أن مستويات الأداء التي تحكم جميع أنواع واحدة، وأن الاختلاف بين هذه الأنواع قد يكون على حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمراجعة، فيمكن أن نجد عدة أنواع من خلال عدة زوايا وهي :

أ– من حيث الجهة التي يقوم بالمراجعة :

– **المراجعة الخارجية** : وهي أن تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة (المراجع خارجي) بعملية المراجعة وذالك لهدف إعطاء رأي فني في محايد حول مدى عدالة القوائم المالية، أو مدى صحة الإقرارات الجبائية المودعة ، ومدى الالتزام بالنصوص والتشريعات الضريبية المعمول بها ، أو مدى مطابقة المنتج لمعايير الجودة وهذا باختلاف موضوع مهمة المراجعة .[2]

– **المراجعة الداخلية** : وهي المراجعة التي يقوم بها الموظف من داخل المؤسسة، ويهدف أساسا إلى تحقيق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية الموضوعة، واكتشاف ومنع الأخطاء والتلاعب وهي تعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية .

ب– من حيث الالتزام :

– **المراجعة الالتزامية(الإجبارية)** : وهي التي يقوم بها المراجع الخارجي لتلك الشركات التي ألزمها القانون بضرورة مراجعة حساباتها، حيث نص المشرع الجزائري على إلزامية تعيين مندوب حسابات في القانون الأساسي بالنسبة لشركات الأموال .

– **المراجعة الاختيارية** : وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني، ففي بعض الأحيان يسعى أصحاب المؤسسات إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي للاطمئنان عن صحة المعلومات المحاسبية، وعن النتائج الأعمال

[1] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان ،2012م، ص24 .
[2] المرجع السابق، ص25 .

والمركز المالي، أو عن مدى نجاعة تسييرها الجبائي، فتلجأ الشركات الغير ملزمة قانونا وبصفة اختيارية لهذه المراجعة بغية تحديد حقوق الشركاء في حالات انفصال أو انضمام شريك جديد مثلا أو لتجنب مخاطر جبائية محتملة وتقليص التكلفة الضريبية ...

ت – من حيث شمول المراجعة :[1]

– **المراجعة الكاملة** : هي المراجعة التي يحق فيها للمراجع أن يطلع أو يدرس جميع قيود المؤسسة ويفحص مستنداتها وتكون مسؤوليته عن ذلك مسؤولية مطلقة عن الأخطاء أو التزوير أو الغش المرتكب داخل المؤسسة .

– **المراجعة الجزئية** : هي اقتصار المراجع على دراسة جزء من عمليات المؤسسة وذلك بناءا على اتفاق مع أصحاب العلاقة الذين يريدون التأكد من سير بعض القطاعات في مؤسستهم، مثال ذلك مراجعة فقط أو المبيعات النقدية لوحدها ففي هذه الحالة تكون مسؤولية المراجع ضيقة ولا يسأل إلا عن الأضرار التي قد تحدث نتيجة لإهماله أو جهله في دراسة القطاع الذي له عند الاتفاق، لهذا كان من الضروري في مثل هذه الحالات أن يكون الاتفاق خطيا لكي يضمن المراجع حدود مسؤولياته .

ث– من حيث حجم الاختيارات :[2]

– **المراجعة التفصيلية** : وهي أن يقوم المراجع بمراجعة كل العمليات، وهذا النوع يناسب الوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم، وعدد عملياتها قليل نسبيا.

– **المراجعة الاختيارية** : وهي أن يقوم المراجع بأحد عينات من العمليات المختلفة والأنشطة المختلفة، وهذا النوع يناسب الوحدات الاقتصادية المتوسطة والكبيرة الحجم، وعدد عملياتها كثيرة .

ج– من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات:

– **المراجعة النهائية** : وتتميز تلك المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها

[1] غوالي محمد بشير، مرجع سابق ذكره، ص8 .
[2] حميداتو صالح، مرجع سابق ذكره، ص26 .

العمليات بصورة كبيرة .

– **المراجعة المستمرة** : في هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراء اختبارات على مدار السنة المالية .وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفق برنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية .

الفرع الرابع : أهمية وأهداف المراجعة

أولا : أهمية المراجع[1] تلعب المراجعة دورا مهما في الاقتصاد ككل، والمعلومات المالية التي تعتمد عليها وتثق بها ضرورية لأي مجتمع فالمستثمر يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماراته، والبنوك تتخذ قرارات إعطاء القروض، والسلطات الضريبية تقوم باحتساب الدخل الخاضع لضريبة الدخل ومبلغ الضريبة ودخول وخروج شريك في شركات التضامن ومعرفة مبلغ التركات وضريبة الإرث في حالة الوفاة، كل هذه الأمور وغيرها تعتمد على معلومات جهزت أو حضرت من قبل الآخرين، هذه الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولهذا نشأت الحاجة إلى خدمة المراجع المستقل والمحايد، هذا الأخير سيقوم بإعلام الأطراف الأخرى إن كانت هذه البيانات والمعلومات المالية تمثل باعتدال أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية المركز المالي كما هو بتاريخ معين والنشاط للسنة أو الفترة لمنتهية بذالك التاريخ، ومنه فهنالك فئات عديدة تعتمد على تقرير المراجع في استخدامه لاتخاذ قرارات معينة مثل العميل، الإدارة، البنوك والمؤسسات الحكومية ...والتي سنستعرضها بالتفصيل كما يلي :

1– **أهمية المراجعة للعميل** : تمثل المراجعة للعميل :[2]

- ✓ مصدرا أساسيا للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات؛
- ✓ أساس للحصول على القروض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين؛
- ✓ أساس لاستثمارات إضافية عن طريق التحليل اقتصادي لمركزه التمويلي؛
- ✓ أساس لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة؛
- ✓ أساسا لتحديد سلامة المركز المالي؛
- ✓ أساس لتقرير وتحديد ربحية العمليات وقوتها الايرادية؛

[1] التميمي هادي، مدخل إلى تدقيق من الناحية النظرية والعملية،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص20 .

[2] سلامة رأفت محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الأردن، 2011، ص21 .

- ✓ أساسا للتحرك من أج تجنب العسر المالي أو الإفلاس وحالات الاختلاس؛
- ✓ أساس لتوفير الضوابط والرقابة الداخلية والإشراف على الموظفين وصحة الدفاتر والسجلات؛
- ✓ أساس لتحديد القيم المستحق .

2- أهمية المراجعة لإدارة :تعتمد الإدارة كلية على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها وإتحاد القرارات الملائمة، وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات وأسبابها، وبالتالي وضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المشروع. وتعتبر الإدارة تقرير المراجع بمثابة رأي معتمد ودليل لمستخدمي القوائم المالية حول عدالتها كوحدة واحدة .

3-أهمية المراجعة للدائنين والموردين :

يعتمدون على تقرير المراجع بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي .

4-أهمية المراجعة للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى :

تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها يعتمد تقرير المراجع لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي وتعتمد كأساس للتوسع فيه أو بالإحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي .

5-أهمية المراجعة للمؤسسات الحكومية :[1]

تعتمد بعض أجهزة الدولة على بيانات المؤسسات المعدة من قبل مراجع مستقل في العديد من الأغراض منها :

مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة، أو فرض الضرائب .

6- أهمية المراجعة لرجال الاقتصاد :ازداد اهتمام رجال الاقتصاد بالقوائم المالية المعتمدة وما تحويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي، ورسم برامج الخطط الاقتصادية وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المعتمدين عليها .

[1] المرجع السابق، ص 22 .

7-أهمية المراجعة لنقابات العمال :

تعتمد نقابات العمال على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتها مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور .

8-أهمية المراجعة لمصلحة الضرائب :[1]

تعتمد مصلحة الضرائب على الحسابات والقوائم المالية المعتمدة في مفاوضتها مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور .

9-أهمية المراجعة في تخصيص الموارد :

تساعد المراجعة في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجذبها المؤسسات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاءة والتي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة.إذا أن البيانات والتقارير المحاسبية غير الدقيقة والتي لم تخضع للمراجعة تخفي في طياتها إسرافا وسوء كفاءة تحول دون تخصيص الموارد النادرة بطريقة رشيدة .

10- أهمية المراجعة للاقتصاد القومي :

تخدم المراجعة الاقتصاد القومي بصفة عامة كنتيجة لخدماتها وأهميتها للفئات سابقة ذكر، فمهنة المراجعة من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب وتوجيه استثمارات المدخرات والموارد المتاحة القادرة، وتعتبر المراجعة من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى المعيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم .

[1] المرجع السابق، ص 23 .

ثانيا– أهداف المراجعة

تطورت أهداف المراجعة نتيجة لتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تعدد الأطراف المستعملة للعمليات المحاسبية ويمكن تحديد أهداف المراجعة فيما يلي:[1]

1– الوجود والتحقق :

يسعى المراجع في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم والعناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية موجودة فعلا وذلك عن طريق مقارنتها مع عملية الجرد الفعلي والمادي .

2– الملكية والمديونية :

التأكد من أن جميع عناصر الأصول ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها، فالمراجعة تعمل تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية .

3– التقييم والتخصيص :

إن تقييم الأحداث المحاسبية وفقا لطرق المعمول بها بإنسجام مع المبادئ المحاسبية يتضمن مايلي :

– تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش .

– ثبات الطرق المحاسبية من دورة لأخرى .

– الالتزام بالمبادئ المحاسبية .

4– العرض والإفصاح :

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية على الحصول على معلومات ذات مصداقية. وتعتبر الوضعية الحقيقية للمؤسسة، التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية. وثم تجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية، هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت بذلك صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، والتأكد من مصادقتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة من جهة أخرى.

[1] حاج عمرو بوعلام، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص10و11 .

5- الشمولية والكمال :

تعتبر الشمولية من أهم الخصائص الواجب توفرها لذالك بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معتبرة وشاملة لكل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمد بصلة للحدث بهدف الوصول على الشمولية ينبغي التأكد من صحة ودقة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات وكذا العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة، ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

6- إبداء رأي فني[1]

على المراجع إبداء رأي فني محايد خلال عملية المراجعة حول المعلومات المحاسبية، فينبغي عليه القيام بالفحص والتحقق من العناصر التالية :

- التحقق من الإجراءات والطرق الطبقة ومراقبة تنفيذها .
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم .
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات .
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء وتحديد الانحرافات والبحث في أسباب حدوثها وطرق معالجتها .
- تقييم الأهداف والخطط وتقييم الهيكل التنظيمي .
- إمداد المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وتبيان أوجه القصور فيه عن طريق التوصيات في نظام الرقابة الداخلية من اجل تحسينه .

إذا نجحت المراجعة في تحقيق الأهداف سالفة الذكر فهي تساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة .

المطلب الثاني : ماهية المراجعة الجبائية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية المراجعة الجبائية، والذي تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع .

[1] المرجع السابق، ص11 .

الفرع الأول : مفهوم المراجعة الجبائية

لدى المراجعة الجبائية عدة تعاريف نذكر منها :

التعريف الأول : إبداء رأي على مجموعة من الهياكل الجبائية للوحدة، وطريقة توظيفها، وبالتالي نجد الجباية بكل أنواعها موضوع المراجعة داخل المؤسسة .[1]

التعريف الثاني : اعتبرت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) المراجعة الجبائية كمجموعة متنوعة من المرجعات العملية من خلال اقتراح التعريف التالي: تتمثل المراجعة الجبائية في إبداء رأي حول مجموعة الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها. وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكلها هي هدف المراجعة الجبائية.[2]

التعريف الثالث : المراجعة الجبائية عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد والمبادئ الضريبية .[3]

التعريف الرابع : المراجعة الجبائية هي عملية تهدف إلى تحقيق العملتين التاليتين في تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي. والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة.[4]

التعريف الخامس : أما المشرع الجزائري فقد عرف المراجعة على أنها إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة مع إجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.أي هي عبارة عن مجموعة العمليات إلزامية إلى مراقبة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة .[5]

من خلال التعاريف المختلفة السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للمراجعة الجبائية على أنها:

المراجعة الجبائية: هي عملية التأكد من صدق وصحة التصريحات الجبائية للمؤسسة، بغرض تكوين رأي عام يسمح بتشخيص هذه الوضعية، وهذا لجعل المؤسسة مؤهلة لاستعمال الجباية فيما يخدم مصالحها، حيث تسمح

---

[1] لعناق أحمد، **المراجعة الجبائية ودورها في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة**، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص9.

[2] قحموش سمية، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص16 .

[3] قحموش سمية، **المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص297 .

[4] بساس أحمد ورنان مختار، **أهمية المراجعة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلف بالضريبة**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 20-21 نوفمبر2013، ص6 .

[5] صديقي مسعود وأحمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010، ص26 .

بتحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة وهذا من الجانب القانوني، أما من جانب الفعالية فهي تساهم في تحسين التسيير الجبائي لها .[1]

الفرع الثاني : خصائص المراجعة الجبائية[2]

من أهم ما تتميز به المراجعة الجبائية من خصائص تلخص في الآتي :

- إن المراجعة المحاسبية أصل المراجعة الجبائية، من حيث أن الأولى لا يمكن لها أن تهمل المسائل الجبائية؛
- مهمة المراجعة الجبائية مستقلة ومجهزة بأهداف خاصة تستجيب للتطلعات التي يريدها المسير في الميدان الجبائي؛

وتأتي هذه المهمة من كون الجباية عبارة عن نظام يوجد في مفترق عدة أنظمة منها ما يتعلق بالمحاسبة، ومنها ما يتعلق بالقانون .

الفرع الثالث : أنواع المراجعة الجبائية

تعتبر المراجعة الجبائية حجر الأساس في عملية تشخيص المؤسسة وهذا بتوفير مهمة حفظ وتحقيق قدر أكبر من الأمن الجبائي للمؤسسة، وهنالك نوعان من أنواع المراجعة الجبائية تتمثل في :

أولا – المراجعة الجبائية الداخلية : ويقوم بتنفيذها شخص من داخل المؤسسة أي موظف تابع لإدارتها وهو اختبار تقني دقيق وبناء من طرف شخص كفئ ومستقل، لإبداء رأيه بكل شفافية ووضوح حول نوعية ومصداقية المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية المعمول بها.

إن نطاق المراجعة الداخلية تشمل دراسة وتقييم كفاءة وواقع نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، ونوعية العمل في تنفيذ المسؤوليات المستندة، ومن خلال هذا الشكل التالي الذي يوضح دور المراجعة الجبائية الداخلية بيانيا سوف تبرز الاهتمام الكبير بالمراجعة الجبائية سوءا من طرف الإدارة الجبائية وإدارة المؤسسة، أومن طرف المتعاملين .[3]

---

[1] شربي محمد الامين وخالدي عصام، **المراجعة والتسيير الجبائيين**، مطبوعة للوفاء بمتطلبات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص36 .

[2] ولهي بوعلام، **اثر المردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص14 .

[3] Benaddafathy, **lèaudit fiscal aspect thèorique et pratque**, mèmoire de fin d'etude de troisiéme cycle spécilise en finances publiques, iedf, 2004, p3 .

الشكل رقم (1-1) : يوضح المراجعة الجبائية الداخلية في المؤسسة

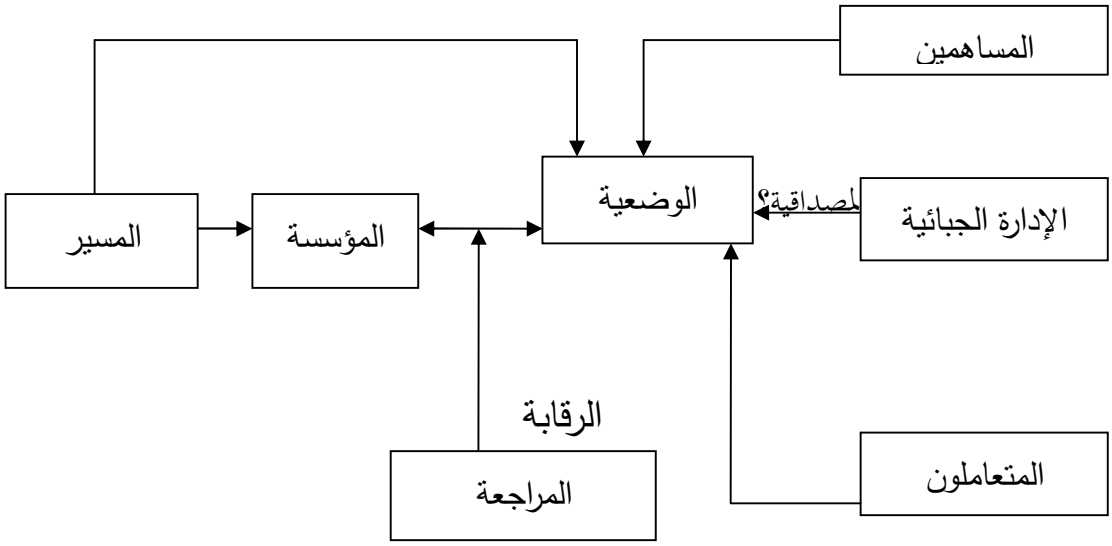

Source : olivier herbach, le comportement au travail des collaborateurs de cabinet d'audit financier, thés de gestion ,université des science sociales, toulouse1, 2000, p4 .

ثانيا- المراجعة الجبائية الخارجية : يتم تنفيذها من طرف شخص مستقل، هي مهمة غير مستمرة، تكمل مهمة المراجع الداخلي، بالإضافة إلى ذلك قد تكون مهمة المراجع الخارجي في إطار تعاقدي، وهذا ما يسمح للمؤسسة بأن تلجأ إلى مكاتب المراجعة لتنفيذ مهمة معينة في إطار عقد بينهما .

ولنجاح المراجع الخارجي في مهمته لابد أن يلقى المساعدة الفعلية من طرف مسيري المؤسسة للتأكد على تقارير مراجعتها الداخلية دون الوصول إلى نظام المعلومات المحاسبية للشركة، والشكل التالي يوضح دور المراجعة الخارجية كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2) : يوضح المراجعة الجبائية الخارجية

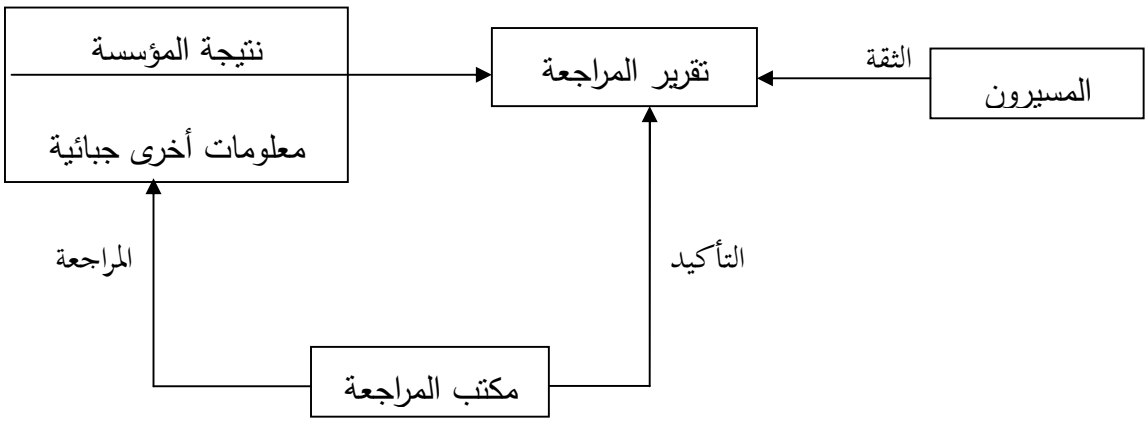

Source :olivierherbach, op, cit, p05 .

الفرع الرابع : مستويات المراجعة الجبائية وأهميتها[1]

أولا-مستويات المراجعة الجبائية:

إذا كانت مستويات المراجعة العادية تتمثل حسب الترتيب في الآتي : مراجعة المطابقة، مراجعة المردودية، مراجعة التناسق، مراجعة القابلية فإن للمراجعة الجبائية مستويات هي:

1- **مراجعة الأمان** :يهدف هذا المستوى إلى تحليل نقدي لاحترام الإجراءات الجبائية وكذا السياسات والتسيير الجبائي؛

2- **مراجعة المصداقية** : يهدف هذا المستوى إلى التحقق من مدى مصداقية المعلومات المستعملة من طرف أصحاب القرار، إضافة إلى تقييم أداء الرقابة الداخلية للعناصر الجبائية؛

3- **مراجعة الفعالية** : هذا المستوى يهدف إلى الحكم فعالية التسيير الجبائي ككل من منظور الأمن والأداء

ثانيا – أهمية المراجعة الجبائية:

-المراجعة الجبائية تسمح بإكتشاف نقاط الضعف ونقاط قوة المؤسسة من خلال إعداد تشخيص جبائي وهذا بهدف تصحيح الأولى (نقاط الضعف) والاستغلال الأمثل للثانية (نقاط القوة)، حيث تمكننا من تقييم النجاعة الجبائية؛

[1] قحموش سمية، مرجع سابق، ص21 .

وتسمح بوضع الخطوط العريضة للإستراتجية الجبائية للمؤسسة؛[1]

– المراجعة الجبائية تعطي للمؤسسة قابلية استعمال الجباية لفائدتها من خلال التزاماتها بإنقاص العبء الضريبي إلى أقصى حد ممكن في إطار قانونية، ويتم ذالك من خلال المراقبة القانونية للجباية ومعرفة القوانين والقرارات والمراسيم والبيانات ....ويمكننا القول أن المراجعة الجبائية داخل المؤسسة تضمن لها الفعالية والأمن الجبائي .

وكما هو معلوم فإن التشريع الجبائي يفرض احترام القواعد سواء من ناحية الشكل أو المضمون أومن ناحية الزمن، فالمؤسسات تسهر على تطبيق هذه النصوص القانونية، حيث يؤدي عدم احترامها بالطبع إلى تكبد المؤسسة عقوبات كبيرة، وهذا ما تعمل المراجعة الجبائية على تفاديه .

باعتبار أن المراجعة وسيلة لا غاية وتهدف إلى خدمة جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بحيث تعتمد هذه الأخيرة في إتحاد قراراتها على مخرجات المراجعة، لذا فإن أهمية المراجعة الجبائية تم استنباطها من أهمية المراجعة بصفة عامة.وإن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لا يمكنها الوثوق في المعلومات الواردة من المؤسسة إلا إذا تمت مراجعتها من طرف هيئة خارجية محايدة التي تقوم بفحص انتقادي منظم ودقيق لتلك البيانات وإبداء رأي محايد حول مدى صحة تلك المعلومات وشرعيتها وسلامتها .

المطلب الثالث : ماهية المخطر الجبائي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية المخطر الجبائي ، وتم قسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع :

الفرع الأول : مفهوم المخطر الجبائي :توجد العديد من التعريفات للمخطر الجبائي نذكر من بينها :

التعريف الأول : الخطر الجبائي على انه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، حيث ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي .[2]

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص38 .

[2] Jaques duhem, **micheljammes,** audit et gestion fiscale de lentreprise, edition, Alegria, 2013, p145 .

التعريف الأول : المخطر الجبائي هي تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، وينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي .[1]

التعريف الثاني : الذي عرفه مكتب المراجعة (Ernst & young) الخطر الجبائي على أنه كل أعمال التراخي في الإستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية أو الالتزام، والذي يوثر سلبا على ضريبة الشركة أو الأهداف التجارية لها، نتيجة أعمال غير مقبولة أو غير متوقعة مثل : العقوبات، الضرائب الإضافية، الإضرار بالسمعة، الفرص الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر، ولذالك يجب على المؤسسة سيره بين المستوى الاستراتيجي والعملي .[2]

التعريف الثالث : هو الخسارة المالية الممكنة الحدوث عند تطبيق القواعد الجبائية ويمكن أن يحدث المخطر الجبائي بسبب ارتكاب المؤسسة أخطاء ومخلفات تزداد تبعا لتعقد التشريع الجبائي .[3]

الفرع الثاني : مصادر الخطر الجبائي[4]

أن التفريق بين المصادر الخارجية والداخلية للخطر لا يعني أن لا يوجد تفاعل بين هذين المصدرين، حيث تزداد المخاطر من أصل خارجي نتيجة الضعف الداخلي .

1- مخاطر خارجية : المخاطر من أصل خارجي يمكن أن تقسم إلى أربعة أصناف :

1-1 – تعقد النصوص القانونية الجبائية : إن تعقيد النظام الجبائي يجعل تطبيقه أكثر صعوبة بالنسبة للإدارة الجبائية في حد ذاتها، فما بالك بالمكلف بدفع الضريبة، انطلاقا من هذه الفكرة فالنظام الجبائي الذي يمتاز بالتعقيد هو نظام لا يمكن التحكم فيه، وبالتالي يمكن قياس تعقيد النصوص الجبائية من خلال المعيارين التاليين :

---

[1] سعداوي نهى، **دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص9 .

[2] عباسي صابر وشعوبي محمود فوزي ، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، بسكرة، الجزائر، عدد12، 2013، ص120 .

[3] Anneline venter,**strategic tax risk management for south**, an evaluation of an industry leader, majister commercial, university of Pretoria, 2009, p10 .

[4] ودة علي، **أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص3 .

كثرة إصدار النصوص القانونية : يجعل من القانون الجبائي قانون واسع وهذا ما يؤدي إلى تعقيده وغموضه، ولهذا يجد المكلف بالضريبة نفسه في وضعية حرجة، لا يستطيع معها معرفة وتفسير نظامه الجبائي بشكل مؤكد؛

غموض النصوص وعدم وجود ضمانات قانونية للمكلف : يظهر عدم وجود ضمانات قانونية في العديد من الظواهر التي منها على وجه الخصوص عدم الاستقرار وغموض النصوص التشريعية .

1-2- عدم التطابق بين المحاسبة والجباية : ما دام القانون الجبائي يفرض نفسه على حسابات المؤسسة، بحيث تكون المحاسبة مقيدة ببعض القواعد الضريبية، إذا في بعض الأحيان تجد المؤسسة نفسها في مواجهة مشكلة بين القاعدة الجبائية ومتطلبات إعطاء معلومة مالية صادقة؛

1-3- الفقه الإداري : يرتكز الفقه الإداري على شرح النصوص الجبائية التي بها غموض بتعابير واضحة ودقيقة، من أجل تحديد معناه الحقيقي، بدون تغيير محتواه، ويفرضه رؤيا تختلف عن رؤية المشرع، والواقع أن القاضي الجبائي هو المؤهل لذالك .

1-4- عدم كفاءة بعض مراقبي الضرائب : فعلا في كثير من الأحيان عدم كفاءة بعض المراقبين ونية حسنة يمكن أن تسبب في صدمة حقيقية لدى الأشخاص المراقبين، الصدمة التي يشعر بها المكلف الملتزم والمحترم لالتزاماته نتيجة سوء خبرة المراقب الجبائي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مفادها أنه من المستحيل تجنب إعادة التقييم الجبائي وعدم إمكانية أن يكون في وضعية صحيحة .

1-5- تنظيم بعض القطاعات : يجعل التنظيم وبنية بعض القطاعات التي يسيطر عليها اللارسمية من الصعب جدا بل من المستحيل على الناشطين في القطاع في أن يكونوا في وضعية جبائية شفافة وبالتالي يكونون عوض لخطر جبائي غير متحكم فيه .

2- مصادر داخلية : هي مقسمة كما يلي :[1]

2-1- مخاطر مرتبطة بالإجراءات : للوقاية من مخطر الجبائي لابد من تبني مجموعة من الطرق والإجراءات الجبائية، فعدم وجودها أو عدم تكييفها مع احتياجات الجباية يؤدي إلى زيادة الخطر الجبائي، فلذلك لابد من

[1] المرجع السابق، ص4 .

الأخذ في الحسبان الإجراءات الجبائية عند الإجراءات الخاصة بالمؤسسة (إجراءات إعداد تصريحات الجبائية) والتحقق من فعاليتها بالنسبة مع بعض طرق الرقابة .

2-2- المخاطر المرتبطة بالأشخاص : وهي تتمثل في خطر الإهمال، التجاهل، عدم الكفاءة، عدم التعاون، غياب روح الجماعة، فيجب أن يتحلى الموظفون بسلوكات تحبذ الاحترام الطوعي للقانون الجبائي، وإن ضمان الكفاءات الجبائية والمؤهلات الشخصية لا يتطلب فقط أن توظف المؤسسة الموظفين المؤهلين، لكن أيضا السهر على تكوينهم الأساسي والمستمر.

2-3- المخاطر المرتبطة بعمليات الاستغلال : وهو الخطر الذي يتولد عن عمليات الاستغلال خاصة المتعلقة بالتموين، المخزون، الامتثال لتشريعات الجبائية، توظيف وتسريح الموظفين، فضلا عن ذلك نقل السلع، الفوترة للزبائن، وهناك مخاطر أخرى يمكن أن تتولد عن العمليات التي تكون بين المجمعات .

2-4- مخاطر مرتبطة بتكنولوجيا : هذه المخاطر مرتبطة بالتحكم في وسائل الإعلام الآلي والانترانت والبرامج في حد ذاتها .

الفرع الثالث : أنواع المخطر الجبائي

تهدف المراجعة الجبائية للمؤسسة إلى تحقيق الانتظام الجبائي وكذا الفعالية الجبائية، وعليه يمكننا تقسيم أنواع المخاطر الجبائية إلى :[1]

1 – مخاطر عدم الانتظام الضريبي : أن النظام الضريبي الجزائري تصريحي، أوجب للمؤسسات التزامات جبائية محددة وفقا لرزنامة زمنية محددة وإجراءات جبائية معلومة مسبقا، أن هذه الالتزامات المتعددة قد تضع المؤسسة موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم إلتزامها بالقواعد الجبائية أو عدم إيفاءها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة وأهم وضعيات هذا الخطر هي :

- الامتناع أو التأخير في إيداع التصريحات : حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق عقوبات مالية محددة .

[1] حميداتو صالح، مرجع سابق، ص109 .

- الغش في التصريح : حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات .
- عدم مراقبة الاختيارات الجبائية : إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية لتدعيم قدرتها التمويلية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي، فبمجرد قيامها بتطبيق الاختيار الجبائي تكون ملزمة بإحترام بعض الشروط، هذا ما ينجز عنه خطر جبائي محتمل في حالة عدم تطبيقها واحترامها لهذه الشروط وذلك عند عدم توفر شروط الاستفادة من هذه الخيارات أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق.

2 – المخاطر الخيارات الضريبية الخاطئة : تسعى المؤسسة إلى الاستفادة من المزايا والخيارات التي يطرحها التشريع الجبائي وذلك بغية تدنية الأعباء الجبائية، ولكن لتحقيق هذا الهدف يعترض طريق المؤسسة عدة مخاطر نذكر أهمها كما يلي :[1]

- المخطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الجبائية في إطار نظام دعم الاستثمار؛
- المخاطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الموجهة للشباب المستثمر؛
- المخاطر الجبائية المترتبة عن إعادة استثمار الأرباح؛
- المخاطر المترتبة عن الامتيازات الناجمة عن نشاطات انجاز المساكن الاجتماعية والترقوية والريفية .

[1] المرجع السابق، ص110

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به،يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا حيث اتجهت إلى دارسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية .

المطلب الأول : قراءة للدراسات السابقة

الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا : دراسة ضيف الله عائشة " إدارة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية " مذكرة ماستر ورقلة 2015 .

وتمثلت الإشكالية الرئيسية في : **كيف يمكن لمؤسسة البناء للجنوب الشرقي والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الحد من الخاطر الجبائية المحيطة بها ؟**

ارتكزت هذه الدراسة على معرفة المزايا إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والأساليب التي يجب إتباعها لتدنية المخاطر الجبائية التي ترهق كاهل المؤسسات الاقتصادية ففي الفصل الأول تم التطرق للإطار النظري للإدارة المخاطر الجبائية والدراسات السابقة عن موضوع والفصل الثاني تم تطرق قيه إلى الدراسة التطبيقية لمؤسستين اقتصاديتين فقد تبين بعد تحليل النتائج أن للتسيير الجبائي دور الكبير في تقليل المخاطر الجبائية وكانت النتائج الدراسة :

- تتعرض المؤسسة لمخاطر جبائية متعددة .
- إن انحراف المؤسسة عن القوانين الجبائية وعدم احترامها للآجال القانونية يعرضها لعقوبات وغرامات جبائية .
- وجود مسير جبائي في المؤسسة يتمتع بكفاءة عالية يساهم في فعالية تسيير المخاطر الجبائية والتحكم بها .
- إن قيام المؤسسة بوقاية نفسها من مخاطر الجبائية يمر عبر مراحل هامة .

ثانيا :دراسة صالح حميدتو "دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية "مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2012.

وتمثلت الإشكالية الرئيسية في : **مامدى مساهمة المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية ؟**

ارتكزت هذه الدراسة حول دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية ففي الفصل التمهيدي تم تطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول الجباية والمراجعة بشكل عام، ما في الفصل الأول تم تطرق للمراجعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، أما الفصل الثاني تطرق فيه إلى التسيير الخطر الجبائي في المؤسسة،وفي الفصل الأخير تمت فيها الدراسة الميدانية وتم توصل إلى أن المراجعة تقوم بالتقليل من المخاطر الجبائية بشكل كبير وكانت نتائج الدراسة كالتالي :

- تسمح المراجعة الجبائية بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي للمؤسسة .
- تسمح المراجعة الجبائية بالقيام بتشخيص جبائي للمؤسسة من خلال معرفة وضعيتها الجبائية .
- تسمح المراجعة الجبائية بضمان إيداع التصريحات الجبائية من خلال التكيف القوانين الجبائية .
- تسمح المراجعة الجبائية بتقييم الخطر الجبائي الناتج عن عدم الانتظام الضريبي .

ثالثا : دراسة قحموش سمية "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية "مذكرة ماجستير ورقلة2010 .

وتمثلت الإشكالية الرئيسية في : **ماهو دور المراجعة الجبائية في تحسين التصريحات الجبائية ؟**

ارتكزت هذه الدراسة على أن المراجعة الجبائية من أهم الأدوات الرقابة الجبائية ففي الفصل الأول تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهمي للمراجعة الجبائية والفصل الثاني تم التطرق فيه إلى التصريحات وقدرة المراجعة الجبائية على ضبط جودتها والفصل الأخير تمت فيها الدراسة التطبيقية لدور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية بمديرية الضرائب وتم التوصل أن المراجعة الجبائية أداة فعالة في محاربة الغش والتهرب الجبائي وتعرف على الخلل والثغرات التي توجد في التصريحات الجبائية وكانت نتائج الدراسة كالتالي :

- تشكل المراجعة الجبائية كآلية جزءا هاما من قدرة الحكومة على إدارة نظام ضريبي عادل ومنصف .

– تؤدي المراجعة الجبائية دورا هاما في الكشف عن مواطن التهرب الضريبي واسترداد مبالغ هامة لخزينة الدولة .

– تحسين العلاقات مع المكلفين وضرورة استفسارهم واستعلامهم عن حقوقهم وواجباتهم الجبائية .

– توفر أعمال مراجعة جبائية تمتاز بأدنى حد من الجودة المطلوبة في بيئة مناسبة .

الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

Premièrement:Rokia titiensanogo, La maitrise des risque opérationnels lies au, processus de gestion fiscal ,la banque de solidarité (BMS; SA), cas de lits, de la taf et de lirf, 2013.

وتمثلت الإشكالية الرئيسية في :

centreafricane de études supérieurs en gestion?

ارتكزت هذه الدراسة عن قانون الضرائب الأمر الذي جعل الإدارة المالية صعبة بالنسبة للمؤسسات بشكل عام وخاصة البنوك المالية معظم معاملاتها خاضعة للضرائب، ولهذا أصبحت إدارة الضرائب أصبحت قالقة بشكل متزايد بسبب مخاطر إعادة تأهيل مكلفة، ودفع الفائدة والغرامات، وكانت تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتقييم عمليات إدارة الضرائب البنكية، وتم ملاحظة الحاجة الملحة لإنشاء جهاز تحكم في المخاطر التشغيلية للضريبة من اجل تجنب قدر ممكن من إزعاجات في المستقبل وكانت نتائج الدراسة :

- تحديد العيوب في النظام الذي يخضع له قطاع البنكي الذي وضع للسيطرة على المخاطر التشغيلية لعملية إدارة الضرائب في البنك.
- اقتراح خطة عمل لمنع وتصحيح المخاطر .
- جعل الرصد المنتظم في الوقت المحدد .

Douxement: Mohamad ben hajsaad, l'audit fiscal dans les pm :proposition d'un démarche pour l' expert, comptable, mémoire pour l'obtention du diplôme d'expert, comptable,

faculté des science économiques et des gestion de Sfax, université de Sfax, 2009 .

ارتكزت هذه الدراسة على كيف يمكن الاستفادة من المراجعة الجبائية في تسير الخطر الجبائي وتم تقسيم الدراسة إلى فصلين، ففي الفصل الأول تم تطرق للجانب النظري للمراجعة الجبائية والدراسات السابقة عن موضوع وبالنسبة للفصل الثاني فقد تم تخصيصه لمراحل وكيفية سير المراجعة الجبائية واهم التقنيات المستخدمة فيها من خلال التأكد من تطبيق المؤسسة لمختلف القوانين الجبائية وتوفيرها للشروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي يمنحها التشريع الجبائي .

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنحاول استقراء الدراسات السابقة من خلال استعراض أهم نقاط وأوجه التشابه وأوجه الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تم تطرق إليها في المطلب الأول من هذا المبحث .

الفرع الأول : أوجه التشابه

- معظم أو جل الدراسات السابقة تعرضت لمفهوم المراجعة الجبائية والتسيير الجبائي من ضبط مفهوم دقيق للمراجعة الجبائية والتسيير الجبائي وذكر أهم خصائصها وأنواعها وأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها .
- إبراز دور الفعال الذي تقوم به المراجعة الجبائية داخل المؤسسة الاقتصادية وذكر أهم القواعد الأدوات المستخدمة .
- وكذالك ذكر الدراسات السابقة المخاطر ولكل دراسة تناولت مجال معين من المخاطر الجبائية الداخلية للمؤسسة .
- أن اغلب الدراسات تطرقت للجانب التشريعي للمراجعة الجبائية .

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

- من خلال هذه الدراسات السابقة تم تناول عناصر الموضوع كل على حدى، فمنها من تطرق إلى المراجعة الجبائية وأخرى إلى إدارة مخاطر الضريبية وأخرى تناولت الرقابة الجبائية وهي المراجعة التي تقوم به الإدارة الضرائب ، ومن خلال تناول موضوع دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي بين متغيرين أساسيين هما

المراجعة الجبائية والمخطر الجبائي وذلك لإبراز دور المراجعة وتأثيرها على حجم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية .

- اختلاف المجتمع والعينة الخاصة بكل دراسة هناك من اجريا الدراسة على مؤسسة وأخرى على عدة مؤسسات اقتصادية .
- اختلاف الأدوات المستخدمة في طرق معالجة كل دراسة منها دراسة حالة وهناك دراسة ميدانية وهناك مقابلة .
- الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع التسيير الجبائي اهتمت بشكل كبير بدراسة عامل التسيير الجبائي فقط، أما بالنسبة للدراسات السابقة التي ركزت على موضوع المراجعة الجبائية اهتمت بدراسة عامل التسيير الجبائي ولمراجعة الجبائية في نفس الوقت .

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل الأول الذي تناول الإطار النظري حول المراجعة بصفة عامة والمراجعة الجبائية والمخطر الجبائي، وباعتبار المراجعة الجبائية أداة تسييرية تهدف لإعطاء مصداقية وشفافية على التصريحات الجبائية وتهدف إلى المحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الداخلية منها والخارجية تختلف حسب موضوع المراجعة الجبائية، فهي الوسيلة التي من ورائها تستطيع المؤسسة تحقيق الوافرات الضريبية بتجنبها المخاطر الجبائية التي قد تتعرض لها نتيجة إخضاعها للرقابة من طرف إدارة الضرائب .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

تعتبر الإجراءات المطبقة والمعلومات المتعلقة بالجانب الجبائي للمؤسسة الاقتصادية يؤدي في الأخير إلى هدف خاص لعملية المراجعة، حيث انه يستوجب على المسير في المؤسسة اللجوء إلى عملية المراجعة من تحليل وفحص كل المعلومات الداخلية لتجنب المخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة، وبغرض تدعيم الدراسة النظرية تم إضافة جانب تطبيقي للموضوع، قمنا بإعداد دراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث تم تناول فيه وصفا لمنهج الدراسة المتبعة، وكتدعيم للعمل الميداني قمنا بإستخدام طريقة الاستبيان وتم تقسيمه إلى أربعة محاور.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني : نتائج ومناقشة الدراسة

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنتناول الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في مؤسسة اتصالات الجزائر "وحدة ورقلة"، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع بيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية .

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى طريقة والأدوات المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة واهم مصادر البيانات، وتحديد المتغيرات وقياسها بغية الوصول إلى نتائج مع اختبار الفرضيات الموضوعة .

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة على شركة اتصالات الجزائر بمدينة ورقلة، وبضبط في مصلحة المالية والمحاسبة والمراجعة لمعالجة الموضوع، ورعيا في اختبار الدراسة الميدانية أن يكون المسيرين من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في مؤسسة الدراسة .

كما انه لم يتم تحديد حجم مجتمع الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع ونشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي50 استمارة، بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تم استرجاع 40 استمارة من مجموع الاستمارات التي تمثل مجتمع الدراسة و10 أخرى منها 8 غير المسترجعة و2 ملغاة بسبب نقص معلومات، ونبينه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-1) : يبين عدد الاستمارات الموزعة على أفراد المجتمع :

البيانات	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات المعلن عنها	45	%100
المفقودة وغير مسترجعة	8	%16
الملغاة	2	%4
الصالحة	35	%80

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الاستبيان spss19 .

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

جدول رقم (2-2) : يوضح متغيرات الدراسة

المتغيرات	اسم المتغير
المتغير التابع	المخطر الجبائي
المتغير المستقل	المراجعة الجبائية

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على أداة إحصائية spss 19.

المطلب الثاني : أدوات جمع بيانات الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلبتبين الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة في مؤسسة الدراسة

الفرع الأول : أدوات جمع البيانات

أولا : أداة جمع البيانات

تم إتباع الأداة الرئيسية في الدراسة من خلال إعداد استبيان من خلال بناء محاور الدراسة وتم اعتماد في توزيع الاستمارات من خلال الاتصال المباشر بأفراد المجتمع عن طريق تسليمها لهم واسترجاعها شخصيا .

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي،حيث تم ترميز لدرجة الموافقة وتم تفريغ بيانات قوائم الاستبيان في برنامج إكسال ثم يتم نقله وإدخال المعطيات في الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS حيث كان اسم التي استعملت في درستنا الميدانية النسخةSPSS 19 وهذا الذي تم التوصل إليه فيما يلي :

1- مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها،وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

2- مصفوفة الارتباطات سيبرمان لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛

3- تحليل الانحدار المتعدد لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل(المراجعة الجبائية)على المتغير التابع(المخطر الجبائي)؛

4-تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

ثانيا – محتوى الاستبيان :

يحتوي الاستبيان على مقدمة من اجل تقديم الموضوع الدراسة وفهمه من اجل الإجابة، لذا قمنا بتقديمها على أنها في إطار أكاديمي وعلمي وليس لغير ذلك، وهدف منها معرفة دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في مؤسسة الدراسة .

كما يحتوي الاستبيان على قسمين من الأسئلة :

– القسم الأول : خاص بالبيانات الشخصية؛

– القسم الثاني : تم طرح فيه فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى أربعة محاور وكل محور يحتوي على ستة أسئلة كما يلي :

- **المحور الأول** : يتضمن الإجابة على أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة .
- **المحور الثاني** : يتضمن الإجابة على أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة .
- **المحور الثالث** : يتضمن الإجابة على أسئلة متعلقة بالفرضية الثالثة مساهمة برنامج المراجعة في الحد من المخطر الجبائي في المؤسسة .
- **المحور الرابع** : يتضمن الإجابة على أسئلة متعلقة بالفرضية الرابعة فعالية المراجعة الجبائية في مؤسسة الدراسة

ثالثا : تحكيم الاستبيان :

هناك إجراءات قبل توزيع الاستبيان من بينها تحكيمه من خلال عرضه على مجموعة من الأساتذة ومتخصصين في مجال المراجعة والمحاسبة والجباية والمالية في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة، وهذا بغية تصحيحه من الأخطاء والتأكد من سلامة وصحة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث :

- دقة وصحة صياغة الأسئلة العبارات محاور .
- من اجل تصميم ومنهجية العبارات .
- توزيع الأسئلة لضمان ملائمتها مع كل محور دراسة .

وفي الأخير تم بناء وصياغة استمارة الاستبيان نهائية على ملاحظات وتوصيات الواردة من طرف الأساتذة والمتخصصين المحكمين .

الفرع الثاني :المقياس الإحصائي المستخدم في الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم إعداد أسئلة الاستبيان على أساس مقياس لكارت الثلاثي والذي ويتقبل ثلاثة إجابات مقترحة، وهذا من اجل تلقي رد ورأي أي فرد من مجتمع لفقرات الاستبيان، والإجابة على العبارات الخاصة بالقسم الثاني متكون من أربعة محاور في الاستبيان تم الاعتماد هذا المقياس ذي 3 درجات ، ونظرا لاستخدامه في الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال كما يلي:

- موافق تعطى لها 3 درجات.
- محايد تعطى لها درجتان.
- غير موافق تعطى لها درجة واحدة.

وهي طريقة سهلة لترميز كل إجابة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2-3): يوضح أوزان وأراء المستجوبين على أساس مقياس لكارت الثلاثي

الوزن(Weight)	opinion	الرأي
1	desagree	غير موافق
2	Nutral	محايد
3	Agree	موافق

المصدر : عز عبد الفتاح، مقدمة الإحصاء الوصفي والاستدلالي بإستخدام spss، الجزء الثالث، ص538.

أولا : اختبار ثبات الاستبيان بطريقة آلفا كرونباخ :

من أجل صحة ومصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على كل أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ من اجل تحليل دقيق وواضح للدراسة، حيث أن معامل آلفا وكرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذ كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة

ثانيا : نتائج إختبار الثبات : عند تطبيق اختبار المصداقية والثبات آلفا كرونباخ على إجابات مجتمع الدراسة المكونة من 35 فرد، وجدنا أن قيمة آلفا كرونباخ بلغت (0.680) وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا، الجدول التالي يوضح قيمة معامل آلفا كرونباخ :

جدول رقم (2-4): يوضح قيمة معامل آلفا كرونباخ في مؤسسة دراسة

المؤسسة	مؤسسة اتصالات الجزائر "وحدة ورقلة"
معامل آلفا كرونباخ	.680

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss 19.

المبحث الثاني :نتائج ومناقشة الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال مناقشة نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسير نتائجها واختبار صدق الفرضيات من خلال تأكيدها أو نفيها .

المطلب الأول : خصائص عينة الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المطلب بعرض نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها باستخدام أداة الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات الاستبيان .

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بخصائص القسم الأول من الاستبيان

من خلال هذه الدراسة التي تمت فيها مناقشة القسم الأول المتعلق المعلومات الشخصية في الاستبيان حسب المتغيرات التالية : المجال التخصص، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، كما هو مبين في الجدول التالي :

أ – المجال التخصص :الجدول رقم (2-5) : توزيع البيانات حسب المجال التخصص في مؤسسة الدراسة

البيانات	التكرار	النسبة
محاسبة	9	%25.7
جباية	8	%22.9
مالية	4	%11.4
أخرى	14	%40
مجموع	35	%100

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على أداة إحصائية spss 19 .

يوضح الجدول أعلاه توزيع العينة حسب المجال التخصص حسب كل موظف في المؤسسة، حيث أن أغلبية العينة من تخصصات أخرى في المؤسسة بنسبة (0.4)، وبعدها يأتي تخصص محاسبة بنسبة (0.257)، ثم تأتي تخصص جباية بنسبة (0.229)، وأخيرا تأتي تخصص مالية بنسبة (0.114) وهي تمثل أضعف نسبة .

ونبينه في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-1) : يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب مجال التخصص

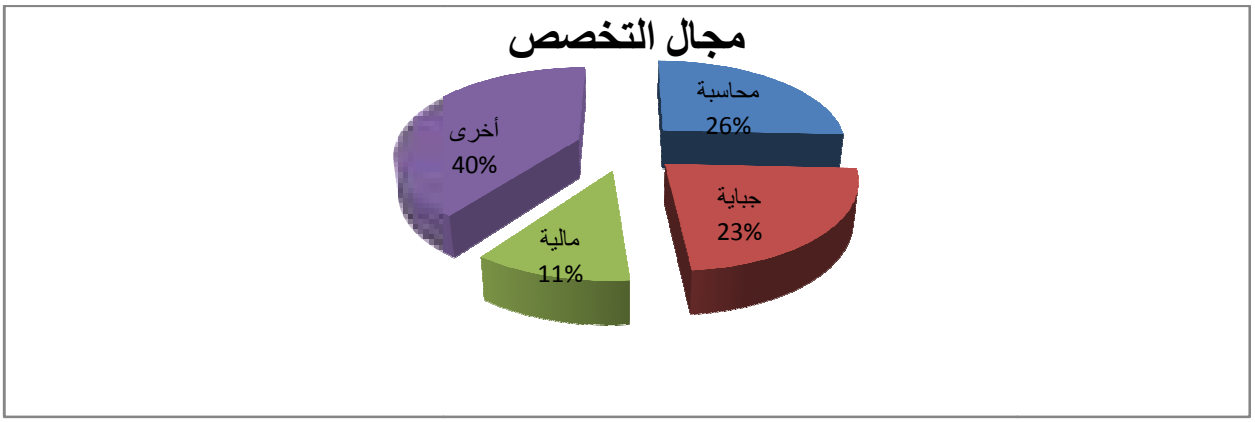

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

ب – المستوى التعليمي :ونبينه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2–6): توزيع البيانات حول المستوى التعليمي في مؤسسة دراسة

البيانات	التكرار	النسبة
أقل من ثانوي	0	%0
ثانوي	3	%8.6
جامعي	26	%74.3
تكوين المهني	6	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

يوضح الجدول أعلاه توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي حسب كل موظف في المؤسسة، حيث أن أغلبية العينة من متحصلين على شهادات جامعية بنسبة (0.743)وهذا يدل على انه مؤشر بالغ الأهمية للمستوى العالي للكفاءات البشرية المتخصصة المتواجدة في مؤسسة اتصالات الجزائر" وحدة ورقلة"، وبعدها يأتي المستوى متحصلين على شهادات في تكوين مهني بنسبة (0.173)، ثم تأتي المستوى ثانوي بنسبة (0.086) ، وأخيرا تأتي المستوى اقل من ثانوي بنسبة (00) أي لا توجد هذه الفئة في مجتمع الدراسة .

الشكل البياني الموالي يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي :

الشكل رقم (2-2) : يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

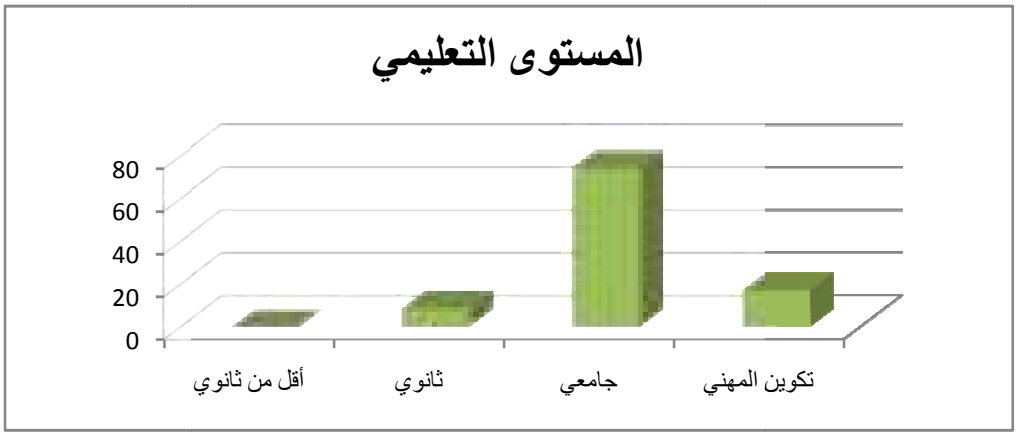

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

ج – سنوات الخبرة :نبينه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2–7) : توزيع البيانات حول سنوات الخبرة في مؤسسة دراسة

البيانات	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	%14.3
من 5إلى 10سنوات	11	%31.4
من 11 إلى 20 سنة	14	%40
أكثر من 20 سنة	5	%14.3
المجموع	35	%100

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

يوضح الجدول أعلاه توزيع العينة حسب سنوات الخبرة حسب كل موظف في المؤسسة وكانت النسب المئوية متقاربة، حيث أن أغلبية مجتمع الدراسة تتراوح سنوات خبرتها ما بين 11الى 20سنة بنسبة (0.4)، وبعدها يأتي سنوات الخبرة من 5الى 10سنوات بنسبة (0.314)، ثم تأتي سنوات الخبرات اقل من 5سنوات وسنوات الخبرة التي تتجاوز الأكثر من 20 سنة متساوية وكذالك بنفس نسبة (0.143)، وهي تمثل أقل نسبة، وهي نتيجة منطقية لنمو المؤسسة المتزايد وتوظيفها للكفاءات الشابة والاستثمار فيها فمن خلال جهودها وطاقاتها تحقق المؤسسة المزيد من التقدم والازدهار، ونبينه في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2- 3) : يوضح توزع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

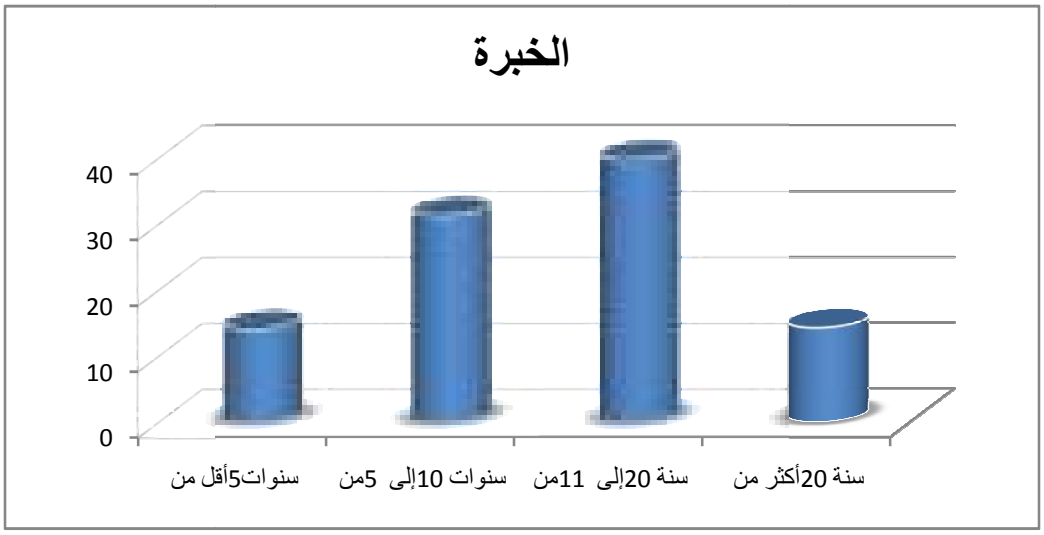

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

الفرع الثاني : تحليل النتائج والإحصائيات القسم الثاني من الاستبيان

من خلال هذا الجداول خاصة بكل محور من الاستبيان من اجل قياس درجة موافقة حول دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، ومن تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المحاور الأربعة للاستبيان .

وحسب الدراسات السابقة يقسم مقياس " **ليكارت الثلاثي**" كما هو موضح كما يلي:

جدول رقم (2–8): يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.66	قليل
من 1.67الى 2.34	متوسط

من 2.35 إلى 3	مرتفع

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (3 -1 = 2) ثم نقسمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2=0.66)،ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي: (من 1 إلى 1.66) قليل ومن(1.67 إلى 2.34) متوسط ومن(2.35 إلى 3 مرتفع).

أولا :النتائج المتعلقة حول آراء مستجوبين محاور الاستبيان

ا– عرض نتائج المحور الأول يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها في المحور الأول المتعلق كيفية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية .

جدول رقم (2–9) : نتائج تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافق
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	هناك اطلاع على كل التشريعات الجبائية .	21	4	10	2.31	.900	3	متوسط
		%60	%11.4	%28.6				
2	يوجد مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر .	18	10	7	2.31	.796	4	متوسط
		%51.4	%28.6	%20				
3	يوجد في المؤسسة موظفين مكلفين بشكل مباشر بمراجعة الجبائية .	27	4	4	2.66	.684	1	مرتفع
		%77.1	%11.4	%11.4				

4	يوجد برنامج يخصص للقيام بعملية المراجعة الجبائية .	13 %37.1	17 %48.6	5 %14.3	2.23	.690	5	متوسط
5	تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل متابعة الضرائب ومرجعتها.	22 %62.9	8 %22.9	5 %14.3	2.49	.742	2	مرتفع
6	ينظر إلى وظيفة المراجعة الجبائية كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة .	14 %40	13 %37.1	8 %22.9	2.17	.785	6	متوسط
المتوسط العام لتطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة					2.36	.367		مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الأول المخصص لمعرفة نسبة تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة، نلاحظ أن اغلب متوسطات الحسابية كانت برتبة متوسطة، وهذا يعكس النظرة الايجابية متوسطة لأفراد مجتمع 2.36) وانحراف معياري (0.367) وهي قيمة ايجابية، وهي دو (الدراسة حول هذه العبارات، وقد بلغ المتوسط العام قيمة مرتفعة وهذا يعكس درجة موافقة متوسطة حول محتوى هذه العبارات، وقد احتلت العبارة رقم 03 (يوجد في المؤسسة موظفين مكلفين بشكل مباشر بمراجعة الجبائية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.66) وبإنحراف معياري (0.684)وهذا ما يدل على حصولها على موافقة بنسبة كبيرة من قبل أفراد المجتمع الدراسة كما يدل هذا اهتمام المؤسسة على توفير موظفين مختصين في تخصص المراجعة ، تليها العبارة رقم 05 (تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل متابعة الضرائب ومرجعتها) بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (0.742) في المرتبة الثانية وهذا يدل على أن هناك اهتما م كبير بتوفير كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل نجاح عملية المراجعة في المؤسسة، ثم تليها العبارة رقم 01 (هناك اطلاع على كل التشريعات الجبائية) بمتوسط حسابي (2.31) وبإنحراف

معياري (0.900) في المرتبة الثالثة وهذا ما يدل على اهتما الكبير من قبل الموظفين بإطلاع على القوانين والتشريعات كلما صدرت جديدة، ثم تأتي العبارة رقم 02 (يوجد مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر) بمتوسط حسابي (2.31) وبإنحراف معياري (0.796) في المرتبة الرابعة، ثم تليها العبارة رقم 04 (يوجد برنامج يخصص للقيام بعملية المراجعة الجبائية) بمتوسط حسابي (2.23) وبإنحراف معياري (0.690) في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي العبارة رقم 06 (ينظر إلى وظيفة المراجعة الجبائية كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة) بمتوسط حسابي (2.17) وبإنحراف معياري (0.785)، هذا يدل على أن المراجعة تعتبر كبقية الوظائف في المؤسسة أي أنه كل الوظائف تعتبر مهمة في نجاح المؤسسة وهناك بعض موظفين يعتبرون وظيفة المراجعة الجبائية مهمة وأساسية في المؤسسة .

ب – عرض نتائج المحور الثاني :

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم توصل إليها في المحور الثاني المتعلق بمدى تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

جدول رقم (2–10) : نتائج تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	تعد الضرائب والرسوم كإلتزامات على عاتق المؤسسة تجاه الدولة .	32	2	1	2.89	.404	1	مرتفع
		91.4 %	%5.7	%2.9				
2	البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصادر للمخاطر الجبائية .	10	19	6	2.11	.676	5	متوسط
		28.6 %	%54.3	17.1 %				
3	يرتبط دور المراجعة	22	7	6	2.46	.780	3	مرتفع

	الجبائية بمدى اكتشاف المراجع للأخطاء والانحرافات الجوهرية .	62.9 %	%20	17.1 %				
4	تحديد برنامج المراجعة الجبائية بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة .	16 45.7 %	15 %42.9	4 11.4 %	2.34	.684	4	مرتفع
5	إن الاختلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى العقوبات والغرامات الجبائية وبالتالي يؤديها إلى وقوع في المخطر الجبائي .	23 65.7 %	6 %17.1	6 17.1 %	2.49	.781	2	مرتفع
6	قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات .	12 34.3 %	11 %31.4	12 34.3 %	2.00	.840	6	متوسط
المتوسط العام تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة					2.38	.351	-	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الثاني المخصص تقييم حجم المخاطر في المؤسسة، نلاحظ أن اغلب متوسطات الحسابية كانت برتبة مرتفعة، وهذا يعكس النظرة الايجابية مرتفعة لأفراد مجتمع الدراسة حول هذه 2.38) وانحراف معياري (0.351) وهي قيمة ايجابية، وهي دو قيمة مرتفعة وهذا (العبارات، وقد بلغ المتوسط العام يعكس درجة موافقة مرتفعة حول محتوى هذه العبارات، وقد احتلت العبارة رقم 01 (تعد الضرائب والرسوم كإلتزامات

على عاتق المؤسسة تجاه الدولة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.89) وبإنحراف معياري (0.404)، تليها العبارة رقم 05 (إن الاختلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى العقوبات والغرامات الجبائية وبالتالي يؤديها إلى وقوع في المخطر الجبائي) بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (0.781) في المرتبة الثانية، وهذا يدل أن الخطر الجبائي ينتج عن عدم احترام الالتزامات الجبائية الذي يؤدي بها إلى دفع غرامات وإجراءات جنحية، ثم تليها العبارة رقم 03 (يرتبط دور المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف المراجع للأخطاء والانحرافات الجوهرية) بمتوسط حسابي (2.46) وبإنحراف معياري (0.780) في المرتبة الثالثة، ثم تأتي العبارة رقم 04 (تحديد برنامج المراجعة الجبائية بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة) بمتوسط حسابي (2.34) وبإنحراف معياري (0.684) في المرتبة الرابعة، ثم تليها العبارة رقم 02 (البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصادر للمخاطر الجبائية) بمتوسط حسابي (2.11) وبإنحراف معياري (0.676) في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي العبارة رقم 06 (قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات) بمتوسط حسابي (2.00) وبإنحراف معياري (0.840)، هذا يدل على أن على أن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة لا تشكل مصدر خطر لها ولم تقم بدفع غرامات جبائية من قبل .

ج – عرض نتائج المحور الثاني : يوضح الجدول التالي النتائج التي تم توصل إليها في المحور الثالث المتعلق مساهمة المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية .

جدول رقم (2–11) : نتائج مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
10	يتولى قسم المراجعة الجبائية في إعداد خطة للمراجعة سنويا مع الأخذ بعين الاعتبار المخطر الجبائية .	18	9	8	2.29	.825	3	متوسط
		51.4 %	25.7 %	22.9 %				
20	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة	14	15	6	2.23	.731	6	متوسط
		%40	42.9	17.1				

	الجبائية الداخلية تجاه المخاطر الجبائية بشكل واضح ودقيق .		%	%				
03	تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة .	18 51.4 %	8 22.9 %	9 25.7 %	2.26	.852	5	متوسط
04	تقوم المراجعة الجبائية في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية المتنوعة .	19 54.3 %	12 34.3 %	4 11.4 %	2.43	.698	1	مرتفع
05	تقوم المراجعة الجبائية بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة.	17 48.6 %	11 31.4 %	7 %20	2.29	.789	4	متوسط
06	الاطلاع المستمر للقوانين والتشريعات الضريبية يؤدي إلى تدنئة المخاطر الجبائية .	22 62.9 %	4 11.4 %	9 25.7 %	2.37	.877	2	مرتفع
المتوسط العام مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية					2.31	.361	-	متوسط

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الثالث المخصص تقييم حجم المخاطر في المؤسسة، نلاحظ أن اغلب متوسطات الحسابية كانت برتبة متوسطة، وهذا يعكس النظرة الايجابية مرتفعة لأفراد مجتمع الدراسة (2.31) وانحراف معياري (0.361) وهي قيمة ايجابية، وهي دو قيمة (حول هذه العبارات، وقد بلغ المتوسط العام متوسطة وهذا يعكس درجة موافقة متوسطة حول محتوى هذه العبارات، وقد احتلت العبارة رقم 04 (تقوم المراجعة الجبائية في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية المتنوعة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.43) وبإنحراف معياري

(0.698)، تليها العبارة رقم 06 (الاطلاع المستمر للقوانين والتشريعات الضريبية يؤدي إلى تدنئة المخاطر الجبائية) بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (0.877) في المرتبة الثانية، وهذا يدل المراجعة الجبائية تسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة ومعالجتها وتخفيض المخطر الجبائي الذي يحتمل أن يقع، ثم تليها العبارة رقم 03 (يتولى قسم المراجعة الجبائية في إعداد خطة للمراجعة الجبائية سنويا مع الأخذ بعين الاعتبار المخطر الجبائي) بمتوسط حسابي (2.29) وبإنحراف معياري (0.825) في المرتبة الثالثة، ثم تأتي العبارة رقم 05 (تقوم المراجعة الجبائية بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة) بمتوسط حسابي (2.29) وبإنحراف معياري (0.789) في المرتبة الرابعة، ثم تليها العبارة رقم 03 (تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة) بمتوسط حسابي (2.26) وبإنحراف معياري (0.852) في المرتبة الخامسة وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي كل الآثار السلبية التي تنتج عن كل أنواع الضرائب، وفي المرتبة الأخيرة تأتي العبارة رقم 02 (يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الجبائية الداخلية تجاه المخاطر الجبائية بشكل واضح) بمتوسط حسابي (2.23) وبإنحراف معياري (0.731)، هذا يدل على حرص المتواصل للمؤسسة وذلك بتحديد مسؤوليات وواجبات المراجعة الجبائية عند تكون المخطر الجبائي في المؤسسة .

د – عرض نتائج المحور الرابع :

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم توصل إليها في المحور الرابع المتعلق فعالية المراجعة الجبائية في المؤسسة .

جدول رقم (2–12) : نتائج مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
1	تتحقق الفعالية في المؤسسة تقوم من خلال دراسة الخيارات الجبائية الممنوحة لها.	23	9	3	2.54	.657	2	مرتفع
		65.8 %	25.7 %	%8.6				
2	تقوم المراجعة الجبائية	25	6	4	2.57	.698	1	مرتفع

	بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الجبائية .	71.5 %	17.1 %	%11.4				
3	يمكن قياس فعالية عمل المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف الأخطاء والإغفالات الجوهرية في مراجعة التصريحات الجبائية .	14 %50	17 48.6 %	4 %11.4	2.26	.657	5	متوسط
4	التخطيط السليم لطبيعة ونطاق وزمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في كشف الأخطاء والإغفالات في مراجعة التصريحات الجبائية .	24 68.6 %	6 17.1 %	5 %14.3	2.51	.742	3	مرتفع
5	فعالية المراجعة الجبائية يمكن قياسها من خلال تحكم في المخاطر الجبائية للمؤسسة.	18 51.5 %	10 28.6 %	7 %20	2.29	.789	4	متوسط
6	عدم فعالية المراجعة	17	7	11	2.14	.879	6	متوسط

	الجبائية في حد من المخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسة أمام الإدارة الجبائية .	48.6 %	%20	%31.4			
المتوسط العام لمدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة					2.39	.272	-	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن تحليل عبارات المحور الرابع المخصص لمعرفة نسبة مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة، نلاحظ أن متوسطات الحسابية كانت متساوية بين رتبة متوسطة ورتبة مرتفعة، وهذا يعكس النظرة (2.39) وانحراف معياري (0.272) وهي (الايجابية لأفراد مجتمع الدراسة حول هذه العبارات، وقد بلغ المتوسط العام قيمة ايجابية، وهي دو قيمة مرتفعة وهذا يعكس درجة مرتفعة حول محتوى هذه العبارات، وقد احتلت العبارة رقم 02 (تقوم المراجعة الجبائية بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الجبائية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(2.57) وبإنحراف معياري (0.698)، تليها العبارة رقم 01 (تتحقق الفعالية في المؤسسة تقوم من خلال دراسة الخيارات الجبائية الممنوحة لها) بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.657) في المرتبة الثانية، وهذا يدل على أن المراجعة الجبائية التي تتم في المؤسسة لها كفاءة وفعالية في المؤسسة وتتحقق من خلال الاختيارات الجبائية التي منحها المشرع الجزائري من اجل اختيار ما يناسب كل مؤسسة، وكذالك الضوابط الموضوعة من طرف الموظفين المراجعة الجبائية أجل مواجهة المخطر الجبائي، ثم تليها العبارة رقم 04 (التخطيط السليم لطبيعة ونطاق وزمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في كشف الأخطاء والإغفالات في مراجعة التصريحات الجبائية) بمتوسط حسابي (2.51) وبإنحراف معياري (0.742) في المرتبة الثالثة، ثم تأتي العبارة رقم 05 (فعالية المراجعة الجبائية يمكن قياسها من خلال تحكم في المخاطر الجبائية للمؤسسة) بمتوسط حسابي (2.29) وبإنحراف معياري (0.789) في المرتبة الرابعة، ثم تليها العبارة رقم 03 (يمكن قياس فعالية عمل المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف الأخطاء والإغفالات الجوهرية في مراجعة التصريحات الجبائية) بمتوسط حسابي (2.26) وبإنحراف معياري (0.657) في المرتبة الخامسة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي العبارة رقم 06 (عدم فعالية المراجعة الجبائية في حد من المخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسة أمام الإدارة الجبائية) بمتوسط حسابي (2.14) وبإنحراف معياري (0.879)، هذا يدل على إن لم توجد فعالية للمراجعة الجبائية لا يؤدي بالمؤسسة إلى تشويه صورتها أمام إدارة الضرائب ويبقى على المؤسسة قيام بالأداءات الجبائية في الوقت المناسب .

ر- عرض نتائج كل المحاور الدراسة

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم توصل إليها في جميع المحاور الدراسة الميدانية .

جدول (2- 13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات محاور الأربعة لمؤسسة الدراسة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
أ	تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	2.36	0.367	3	مرتفع
ب	تقييم مخاطر الجبائية في المؤسسة .	2.38	0.351	2	مرتفع
ج	مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية.	2.31	0.361	4	متوسط
د	مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة .	2.39	0.272	1	مرتفع
المتوسط العام للمحاور		2.36		-	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على أداة إحصائية spss19 .

يظهر من الجدول السابق أن المتوسط العام لفقرات المتعلق بجميع المحاور بلغ (2.36) وانحراف معياري (0.235) ونلاحظ أن اغلب متوسطات الحسابية كانت مرتفعة أي برتبة مرتفعة هذا ما يدل على مؤشرات ايجابية وحسنة للدراسة، وقد احتل محور الرابع (مدى فعالية تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة) بمتوسط عام (2.39) وبإنحراف معياري (0.272) بمرتبة أولى وهذا يدل على أن للمراجعة الجبائية دورا فعال في المؤسسة قيد الدراسة، ويليها محور الثاني (تقييم مخاطر الجبائية في المؤسسة) بمتوسط حسابي عام (2.38) وانحراف معياري (0.351) بمرتبة ثانية وهذا يدل على أن المؤسسة مهتمة بكشف وتقييم كل مخطر جبائي التي تتوقع حدوثه وتقليل من كل آثارها، ثم يأتي المحور الأول (تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة) بمتوسط حسابي عام (2.36) وانحراف معياري(0.367) في مرتبة الثالثة ، وفي المرتبة

الأخيرة يأتي المحور الثالث (مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية) بمتوسط حسابي عام (2.319) وبإنحراف معياري (0.272) .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية

الفرع الأول : ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

أولا :العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (2-14): يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات دراسة

		تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	المتغير التابع تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	فعالية المراجعة الجبائية
المتغير المستقل تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	1	,368*	,471	,368*
	Sig. (bilatérale)		,030	,005	,030
	N	35	35	34	35
تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	,464**	,504**	,460**	,504**
	Sig. (bilatérale)	,005	,002	,006	,002
	N	35	35	34	35

برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	Corrélation de Pearson	,368*	1	,375*	1
	Sig. (bilatérale)	,030		,029	
	N	35	35	34	35
فعالية المراجعة الجبائية	Corrélation de Pearson	,471**	,375*	1**	,375*
	Sig. (bilatérale)	,005	,029		,029
	N	34	34	34	34

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

يتضح من جدول الارتباطات لمؤسسة اتصالات الجزائر "وحدة ورقلة " السابق بأن جميع العلاقات الارتباطية لها دلالة إحصائية وعند مستويات إيجابية بين أبعاد المتغير المستقل المراجعة الجبائية والمتغير التابع المخطر الجبائي ،سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل متغير على حدى، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية (36.8%) وهي قيمة إيجابية ومرتفعة تؤكد دور الفعال الذي تمثله المراجعة الجبائية في المؤسسة قيد الدراسة، كما كانت بالنسبة لكل الأبعاد الأربعة لتطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة متقاربة في علاقتها الارتباطية مع متغيرات أخرى، حيث كانت أقوى العلاقات مع المتغير التابع (المخطر الجبائي) بنسبة (100%) بالنسبة لمتغير برنامج المراجعة الجبائية وهي قيمة ايجابية ومرتفعة تؤكد مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخطر الجبائي في المؤسسة دراسة، ثم يليها المتغير تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة مع نفسه بنسبة (50.4%) وهي قيمة ايجابية ومرتفعة، ثم تليها متغير فعالية المراجعة الجبائية (37.5%)، وهو اقل من (0.05) لجميع الأبعاد، وهذا يعكس المستوى الدقة العالية للمراجعة الجبائية في المؤسسة قيد دراسة .

1- تحليل الانحدار الخطي بإستخدام طريقة المربعات الصغرى :

ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Entry) عند مستوى

دلالة 0.05حيث أن المتغيرات المستقلة هي (المخاطر الجبائية، برنامج المراجعة الجبائية، فعالية المراجعة الجبائية) والمتغير التابع (مراجعة الجبائية)، والجدول التالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ،كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (2-15) : يوضح الارتباط الخطي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في اتصالات الجزائر"وحدة ورقلة "

Récapitulatif des modèles[b]				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	. 531[a]	.282	.261	.31115

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل المراجعة الجبائية و برنامج المراجعة الجبائية كمتغير تابع هو(53.1%) وهي قيمة ايجابية وليست سلبية حيث تثبت وتؤكد تطبيق المراجعة في المؤسسة أي أن هناك ارتباط قوي، وبالتالي نقبل فرضية التي ترى أن هناك علاقة قوية بين متغيرين، حيث أن مدى دقة في تقدير المتغير التابع هو(28.2%)، بمعنى (28.2%) من مساهمة برنامج مراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي، والنسبة المتبقية (74.6%) ترجع لمتغيرات أخرى أو متغيرات عشوائية أو خطأ .

2- تباين خط الإنحدار :

يوضح الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار لشركة اتصالات الجزائر "وحدة ورقلة""

جدول رقم(2-16) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار لمؤسسة الدراسة

ANOVA[b]

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	1.258	1	1.258	12.990	.001[a]
Résidu	3.195	33	.097		
Total	4.452	34			

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

من الجدول السابق نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي (1.258) ومجموع مربعات الباقية هو(3.195)ومجموع المربعات الكلي يساوي (4.452)،
- درجة حرية الانحدار ddlهي 1 ودرجة حرية الباقية هي(33)؛
- معدل مربعات الانحدار هو 1.258 ومعدل مربعات الباقية هو(0.097)؛
- قيمة إختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو(12.990)؛
- مستوى دلالة الاختبار (0.001) أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05)فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يتلائم مع المعطيات والتوزيع الطبيعي والشكل التالي يوضح ذلك، وحسب الرسم لا توجد مشكلة فالنتائج تتوزع وفق التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (2- 4) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار لمؤسسة الدراسة

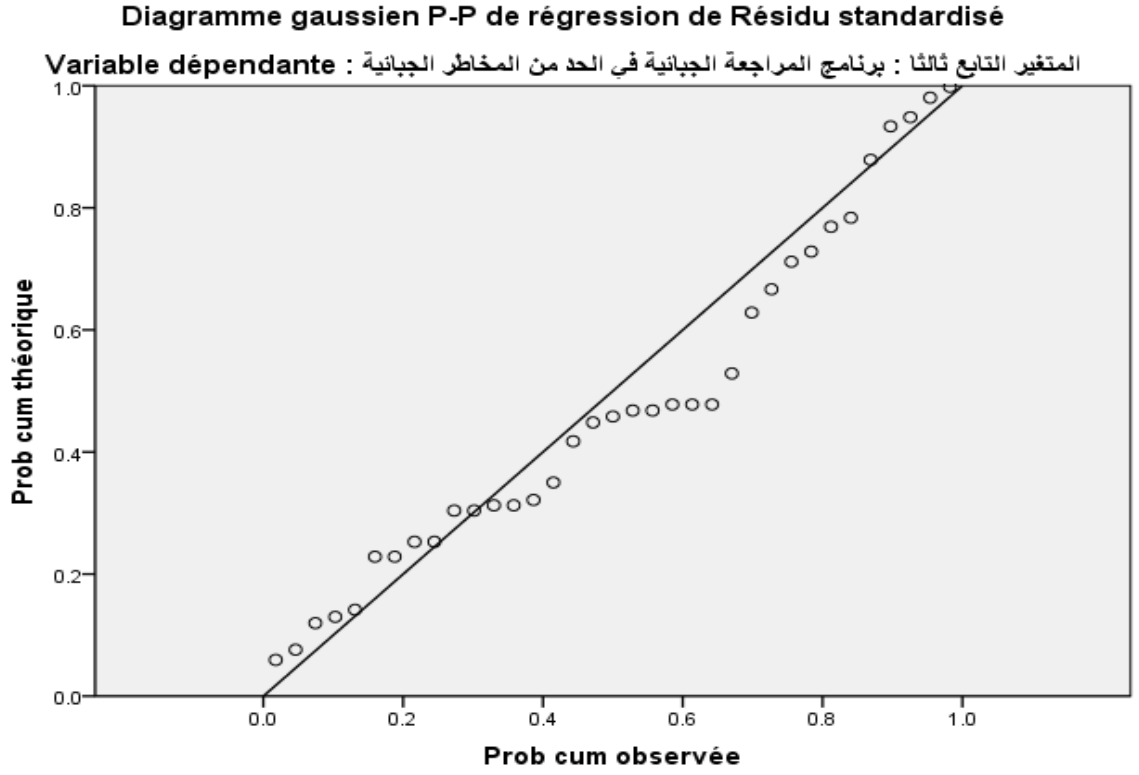

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

3– دراسة معاملات خط الانحدار : يتم تبينه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح قيم معاملات خط الانحدار .

نبينه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-17) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardizes		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	.610	.475		1.285	.208
	المتغير المستقل المراجعة الجبائية	.715	.198	.531	3.604	.001

المتغير برنامج المراجعة في الحد من المخطر الجبائي:

a. Variable dépendante

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن :

بالنسبة لمتغير مساهمة برنامج المراجعة في الحد من المخطر الجبائي : بمقطع خط الانحدار يساوي 0.610الذي يمثل a من معادلة المستقيم Y= a+bX، أما ميل خط الانحدار فهو واحد بالنسبة للمتغير المستقل، وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل، ندرس قيمة sig حيث أن المتغير المستقل (المراجعة الجبائية) قيمتها (0.001) وهي أقل من 0.05 وتحقق الفرضية البديلة H1 وبالتالي تصبح معادلة خط الانحدار :Y= 0.610+0.715X حيث أن (X) المتغير المستقل و(Y) المتغير التابع، وهذا يشير إلى قدرة المتغير المستقل (المراجعة الجبائية) في تفسير ما مقدره (26.1%) من الاختلافات الحاصلة مساهمة برنامج المراجعة، وبالتالي نستنتج أن تطبيق المراجعة الجبائية لها تأثير كبير على برنامج المراجعة الجبائية .

4-إعادة التحليل الإحصائي بإستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي :

ولصياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار علينا إعادة التحليل الإحصائي بإستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multipe Règression) بمستوى تطبيق المراجعة الجبائية من خلال تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة .

كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (2–18) : يوضح الطريقة المستخدمة والمتغير المستقل والمتغير التابع .

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المتغير تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= .050, Probabilité de F pour éliminer >= .100).

المتغير تطبيق المراجعة الجبائية: a. Variable dépendante

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات أداة إحصائية spss19 .

الفرع الثاني : اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة:

أثر المتغيرات الشخصية على ايجابيات أفراد المجتمع العينة حول المتغير التابع .

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات نظرة الموظفين لبرنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخطر جبائي تبعا للمتغيرات الشخصية التالية : التخصص، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة .

جدول رقم(2–19) : يوضح قيم الدلالة معنوية sig حسب متغير شخصية

ANOVA

المتغير الشخصية	الدلالة معنويةsig	الملاحظة
التخصص	0.476	لايؤثر
المستوى التعليمي	0.163	لايؤثر
سنوات الخبرة	0.404	لايؤثر

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على أداة إحصائية spss19 .

يظهر من خلال الجدول السابق لتحليل التباين الأحادي أن القيمة الإحصائية لمتغير التخصص كانت قيمته sig=0.476 كانت اكبر من مستوى المعنوية 0.05% وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير التخصص على الإجابات حول مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية أي لا توجد فروقات بين إجابات المبحوثين، ومنه تتغير إجابات المستجوبين حول برنامج المراجعة في الحد من المخاطر الجبائية بسبب التخصص كل عامل في مؤسسة اتصالات بورقلة .

أما نتيجة تحليل التباين لمتغير المستوى التعليمي كانت قيمة sig=0. 163 وهي اكبر من 0.05% وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوي أي لا توجد فروقات بين إجابات مبحوثين، وهذا يدل عل أن المؤسسة تهتم بالموظفين الذين لهم مستوى تعليمي عالي .

أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة كانت قيمته sig=0.404 كانت اكبر من مستوى المعنوية 0.05% وبالتالي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة ومساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسة اتصالات "وحدة ورقلة " أي لا توجد فروقات بين إجابات تبعا للخبرة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة دراسة تسعى جاهدة لاستقطاب اليد العاملة ذو خبرة وكفاءة وأقدامية لتحقيق الهدف.

خلاصة الفصل :

تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية لمؤسسة اقتصادية حول دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي ، حيث تم التطرق فيها على اتصالات الجزائر محل الدارسة والتعرف عليها، وتم عرض نتائج الدراسة الميدانية حيث اقتصرت على 35استبيان صالح لتحليل الإحصائي، ثم قمنا بتفريغ هذه الاستمارات باستخدام الأساليب الإحصائية وبعدها تعرضنا لتفسير ومناقشة نتائج الاستبيان وذلك بغية الإجابة على فرضيات الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

تتضمن هذه الخاتمة عرضا موجزا لما اشتملت عليه هذه الدراسة من أفكار رئيسية ،وكذالك توضيحا للنتائج الأساسية التي خلصت إليها .

حيث تقوم هذه الدراسة التي تتمحور حول إبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية (اتصالات الجزائر) بولاية ورقلة، حيث قمنا بتحديد هذه المهمة لحساب المؤسسة، أي مراجعة الجبائية لذاتها لتجنب المخطر الجبائي من خلال احترام واطلاع على التشريعات والقوانين الجبائية السارية المفعول وبحث عن الخيارات الجبائية المناسبة لها، وقد اعتبرت المراجعة الجبائية عبارة عن تغذية عكسية للتسيير الجبائي داخل المؤسسة حيث تمكن المراجع الجبائي من التقليل من المخاطر الجبائية المحتملة .

وقسمت هذه الدراسة إلى فصلين اثنين الفصل الأول والذي تضمن الإطار النظري حول المراجعة الجبائية والمخطر الجبائي في المؤسسة والفصل الثاني تم في عبارة دراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية

وبعد المعالجة لمختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى نتائج الأساسية باختبار فرضيات الدراسة الميدانية وهي:

- الفرضية الأولى : تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة ؟

الفرضية الأولى: تحرصالبنوكعلىتوفيرالخصائصالنوعيةللمعلومةالمحاسبيةفيتقاريرهاالمالية؟

- بالنسبة لنتيجة الفرضية الأولى نرى أن المؤسسة تؤدي مهامها بشكل جيد وإطلاع الدوري على القوانين والتشريعات الجبائية الخاصة بالمؤسسة وكذالك بتوفيرها على كل الإمكانيات البشرية والمادية لنجاح تطبيق مراجعة الجبائية ، ومنه نتأكد من صحة الفرضية الأولى .
- الفرضية الثانية : مدى تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة ؟
- بالنسبة لنتيجة الفرضية الثانية نرى أن لابد على المؤسسة من تقييم حجم المخطر الذي يقع على عاتقها، سواء قبل أو بعد وقوعه لأنه يؤدي بالمؤسسة إلى تعريضها العقوبات والغرامات الجبائية، وبالتالي لابد من تقييم حجم المخطر الجبائي، ومنه نؤكد صحة الفرضية الثانية .
- الفرضية الثالثة : يساهم برنامج مراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية ؟

- بالنسبة لنتيجة الفرضية الثالثة أن برنامج مراجعة الجبائية يقوم على إعداد خطة يتم من خلالها تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الجبائية في المؤسسة، وعلى انه برنامج ناجح يساهم بشكل كبير في الحد وتقليص المخاطر الجبائية الواقعة في المؤسسة قيد الدراسة، ومنه نؤكد صحة الفرضية الثالثة .
  - الفرضية الرابعة :فعالية المراجعة الجبائية في المؤسسة ؟
- وبالنسبة لنتيجة الفرضية الرابعة أن فعالية المراجعة الجبائية مرتبطة بحجم الكبير للكفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة واختيارات الجبائية الصائبة التي تناسب المؤسسة لطبيعة عملها يساهم في نجاح فعالية المراجعة الجبائية في المؤسسة، ومنه نؤكد صحة الفرضية الرابعة .

وحصلنا كذالك على جملة من النتائج العامة كالأتي :

- ❖ تسمح المراجعة الجبائية بتشخيص الحالة الجبائية للمؤسسة؛
- ❖ تكشف المراجعة الجبائية عن المناطق المخطر الجبائي إن وجدت؛
- ❖ اظهر تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين المراجعة الجبائية كمتغير مستقل والمخطر الجبائي كمتغير تابع؛
- ❖ اظهر تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة وجود تأثير ايجابي معنوي كبير لمساهمة برنامج المراجعة الجبائية في الحد من مخاطر الجبائية؛
- ❖ لا توجد فروقات بين إجابات المبحوثين فيما يتعلق بمتغيرات المستوى التعليمي والتخصص والخبرة .

- **التوصيات**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وعلى غرار ما هو ساري العمل به في مثل هذه البحوث، يمكن تقديم جملة من التوصيات للعمل بها من اجل تحسين صورة المراجعة الجبائية في المؤسسة وتخفيض مخاطرها الجبائية هي كالتالي :

- ❖ القيام بعملية المراجعة الجبائية في المؤسسة مما يسمح لها بتفادي المخاطر الجبائية الواقعة والمحتملة .
- ❖ على المؤسسة زيادة عدد من الموظفين في قسم الجباية والمحاسبة .
- ❖ لابد على المؤسسة قيد الدراسة أن تخصص ميزانية خاصة لتكوين الموظفين في مجال المراجعة الجبائية من اجل تحسين مستواهم .
- ❖ نشر ثقافة الوعي بأهمية المراجعة الجبائية بالنسبة للمؤسسة في كافة المصالح .

- **آفاق الدراسة**

تناولنا في دراستنا هذه دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في مؤسسة اقتصادية ومنه تفتح هذه الدراسة آفاق لعديد من الدراسات ، ويمكن اقتراح التالي :

- ❖ دراسة تأثير المراجعة الجبائية بين المؤسسة الاقتصادية والإدارة الضريبية .
- ❖ فعالية المراجعة الجبائية في تقليل العبء الضريبي في مؤسسة اقتصادية .
- ❖ فعالية المراجعة الجبائية في تحقيق الأمن الجبائي .

المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية :

- ألفين ارينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، محمد عبد القادر الدسيطي واحمد حامد حجاج، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار النشر المريخ، القاهرة، مصر، 2002 .
- أمين السيد احمد لطفي، فلسفة المراجعة، الطبعة الأولى، دار الجامعية بكلية تجارة بني سوف، القاهرة، مصر، 2008 .
- التميمي هادي، مدخل إلى تدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004 .
- بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من نظرية إلى تطبيق، الطبعة الثانية، ديون المطبوعات الجامعية، 2003.
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار النشر الاتحاد، عمان، الأردن، 1980 .
- سلامة رأفت محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011 .
- عز عبد الفتاح، مقدمة الإحصاء الوصفي والاستدلالي بإستخدام spss، الجزء الثالث، مصر، 2003 .
- وليم توماس وامرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، مملكة العربية السعودية، 1989 .

مذكرات وأطروحات :

- بن زاوي محمد صابر، فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 .
- حاج عمرو بوعلام، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2014 .
- حميداتو صالح، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان، 2012 .

- ❖ سعداوي نهى، دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017 .
- ❖ غوالي محمد بشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2002 .
- ❖ قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 .
- ❖ لعناق احمد، المراجعة الجبائية ودورها في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 .
- ❖ ودة علي، اثر التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماستر أكاديمي منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 .
- ❖ ولهي بوعلام، اثر المردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2009 .

مجلات :

- ❖ عباسي صابر وشعوبي محمود فوزي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحث، بسكرة، الجزائر، عدد 12، 2013 .
- ❖ قحموش سمية، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، بسكرة، العدد السادس، ديسمبر، 2016 .

ملتقيات :

- ❖ بساس احمد ورنان مختار، أهمية المراجعة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي الحقيق للمكلف بالضريبة، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 20و21 نوفمبر، 2013 .

مطبوعات :

- شربي محمد الامين وخالدي عصام، المراجعة والتسيير الجبائيين في المؤسسة، مطبوعة للوفاء بمتطلبات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 .
- صديقي مسعود واحمد نقاز، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010 .

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Anneline venter, strategic tax risk management for south, an evaluation of an industry leader, majister commercial, university of Pretoria, 2009.
- Benaddafathy, lèaudit fiscal aspect thèorique et pratque, mèmoire de fin d'etude de troisiéme cycle spécilise en finances publiques, iedf, 2004.
- Jaques duhem, micheljammes, audit et gestion fiscale de lentreprise, edition, Alegria, 2013 .
- herbach, le comportement au travail des collaborateurs de cabinet d'audit financier, thés de gestion ,université des science sociales, toulouse1, 2000 .

الملاحق

الملحق رقم (01) إستمارة الإستبيان

الملحق رقم (01) استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع: استمارة استبيان

في إطار إعداد مذكرة ماستر محاسبة وجباية بعنوان(دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي : دراسة تحليلية لآراء عينة من عمال شركة اقتصادية بورقلة)، نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي يعتبر وسيلة معتمدة لأغراض علمية و بحثية، لذلك نرجو منكم التعاون بغرض إفادتنا في جميع البيانات ذات الصلة ببحثنا.

سيكون هذا الإستبيان لخدمة البحث العلمي لذلك نرجو منكم الإجابة بصراحة و اقتناع عن الأسئلة المطروحة، كما نعدكم بأن تبقى الإجابات سرية .

ملاحظة هامة: عند الإجابة على أسئلة الإستبيان، الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

بريد الالكتروني:mekkaouinoura@yahoo.com طالبة : م نورة

القسم الأول :البيانات الشخصية:

أ- المجال التخصص:

محاسبة ☐ جباية ☐ مالية ☐ أخرى ☐

ب- المستوى التعليمي:

أقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

ج- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐ من 11 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني : محاور الدراسة :

أ – تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	هناك اطلاع على كل التشريعات الجبائية .			
2	يوجد مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر .			
3	يوجد في المؤسسة موظفين مكلفين بشكل مباشر بمراجعة الجبائية .			
4	يوجد برنامج يخصص للقيام بعملية المراجعة الجبائية .			
5	تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل متابعة الضرائب ومرجعتها.			
6	ينظر إلى وظيفة المراجعة الجبائية كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة .			

ب – تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تعد الضرائب والرسوم كإلتزامات على عاتق المؤسسة تجاه الدولة .			
2	البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصادر للمخاطر الجبائية .			
3	يرتبط دور المراجعة بمدى اكتشاف المراجع للأخطاء والانحرافات الجوهرية .			
4	تحديد برنامج المراجعة بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة .			
5	إن الاختلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى العقوبات والغرامات الجبائية وبالتالي يؤديها إلى وقوع في المخطر الجبائي .			
6	قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات .			

ج – يساهم برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يتولى قسم المراجعة الجبائية في إعداد خطة للمراجعة سنويا مع الأخذ بعين الاعتبار المخطر الجبائية .			
2	يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر الجبائية بشكل واضح ودقيق .			
3	تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة .			

4	تقوم المراجعة الجبائية في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية المتنوعة .				
5	تقوم المراجعة الجبائية بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة .				
6	الاطلاع المستمر للقوانين والتشريعات الضريبية يؤدي إلى تدنئة المخاطر الجبائية .				

د – فعالية المراجعة الجبائية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تتحقق الفعالية في المؤسسة تقوم من خلال دراسة الخيارات الجبائية الممنوحة لها.			
2	تقوم المراجعة الجبائية بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الجبائية .			
3	يمكن قياس فعالية عمل المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف الأخطاء والإغفالات الجوهرية في مراجعة التصريحات الجبائية .			
4	التخطيط السليم لطبيعة ونطاق وزمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في كشف الأخطاء والإغفالات في مراجعة التصريحات الجبائية .			
5	فعالية المراجعة الجبائية يمكن قياسها من خلال تحكم في المخاطر الجبائية للمؤسسة.			
6	عدم فعالية المراجعة الجبائية في حد من المخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه صورة المؤسسة أمام الإدارة الجبائية .			

الملحق رقم (02) : قائمة المحكمين

الاسم المحكم	طريقة الاتصال بالمحكمين
خمقاني بدر الزمان	مقابلات شخصية
مايو عبد الله	مقابلات شخصية
زعباط طاهر	مقابلات شخصية
بعليش نور الدين	مقابلات شخصية
هتهات سعيد	مقابلات شخصية

الملحق (03) : نتائج الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

نتائج تحليل استبيان دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخطر الجبائي في مؤسسة الاقتصادية spss19

مقاييسالإحصاءالوصفيوذلكلوصفعينةالدراسةوإظهارخصائصها،وهذهالأساليبهيالمتوسطالحسابيوالانحرافاتالمعياريةللإجابةعنأسئلةالدراسةوترتيبعباراتكلمتغيرتنازليا

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	9	25.7	25.7	25.7
	2.00	8	22.9	22.9	48.6
	3.00	4	11.4	11.4	60.0
	4.00	14	40.0	40.0	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	3	8.6	8.6	8.6
	3.00	26	74.3	74.3	82.9
	4.00	6	17.1	17.1	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	14.3	14.3	14.3
	2.00	11	31.4	31.4	45.7
	3.00	14	40.0	40.0	85.7
	4.00	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم (04) : استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
تطبق المراجعة الجبائية وفقا للتشريعات والقوانين الضريبية	35	2.3143	.90005
يوجد مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر	35	2.3143	.79600
يوجد في المؤسسة موظفين مكلفين بشكل مباشر بمراجعة الجبائية	35	2.6571	.68354
يوجد برنامج يخصص للقيام بعملية المراجعة الجبائية	35	2.2286	.68966
تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من اجل متابعة الضرائب ومرجعتها	35	2.4857	.74247
ينظر إلى وظيفة المراجعة الجبائية كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة	35	2.1714	.78537
تعد الضرائب والرسوم كإلتزامات على عاتق المؤسسة تجاه الدولة	35	2.8857	.40376
البيئة التي تعمل فيها مؤسستكم تشكل مصادر للمخاطر الجبائية	35	2.1143	.67612
يرتبط دور المراجعة بمدى اكتشاف المراجع للأخطاء والانحرافات الجوهرية	35	2.4571	.78000
تحديد برنامج المراجعة بناءا على مستوى المخاطر المصاحبة للأنشطة	35	2.3429	.68354
إن الاختلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى العقوبات والغرامات الجبائية يؤدي بالمؤسسة إلى وقوع في المخطر الجبائي	35	2.4857	.78108
قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات	35	2.0000	.84017
يتولى قسم المراجعة الجبائية في إعداد خطة للمراجعة سنويا مع الأخد بعين الاعتبار المخطر الجبائية .	35	2.2857	.82503
يتم تحديد مسؤوليات وواجبات قسم المراجعة الداخلية تجاه المخاطر الجبائية بشكل واضح ودقيق .	35	2.2286	.73106
تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة .	35	2.2571	.85209
تساهم المراجعة الجبائية في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية المتنوعة .	35	2.4286	.69814
تقوم المراجعة الجبائية بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة .	35	2.2857	.78857
الاطلاع المستمر للقوانين والتشريعات الضريبية يؤدي إلى تدنئة المخاطر الجبائية	35	2.3714	.87735
تتحقق الفعالية في المؤسسة تقوم من خلال دراسة الخيارات الجبائية الممنوحة لها.	35	2.5429	.65722
تقوم المراجعة الجبائية بتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الجبائية .	35	2.5714	.69814
يمكن قياس فعالية عمل المراجعة الجبائية بمدى اكتشاف الأخطاء والإغفالات الجوهرية في مراجعة التصريحات الجبائية .	35	2.2571	.65722
التخطيط السليم لطبيعة ونطاق وزمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في كشف الأخطاء والإغفالات في مراجعة التصريحات الجبائية .	35	2.5143	.74247

فعالية المراجعة الجبائية يمكن قياسها من خلال تحكم في المخاطر الجبائية للمؤسسة	35	2.2857	.78857
عدم فعالية المراجعة الجبائية في الحد من المخطر الجبائي قد تؤدي إلى تشويه سمعتها	35	2.1429	.87927
أولا: تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	35	2.3619	.36712
ثانيا : تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	35	2.3810	.35140
المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	**35**	**2.3095**	**.36187**
رابعا : فعالية المراجعة الجبائية	35	2.3857	.27645
المتغير المستقل المراجعة الجبائية	**35**	**2.3762**	**.26884**
N valide (listwise)	35		

الملحق رقم (05) : نتائج معامل آلفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.680	24

اختبار فرضيات الارتباطات بين المتغيرات

تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry
عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة هي (المراجعة الجبائية) والمتغير التابع هو(المخطر الجبائي) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

Variables introduites/supprimées[b]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المتغير المستقل المراجعة الجبائية	.	Entrée

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.531[a]	.282	.261	.31115

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1.258	1	1.258	12.990	.001[a]
	Résidu	3.195	33	.097		
	Total	4.452	34			

الملحق رقم (06) : نتائج معامل سبيرمان والانحدار المتدرج

حسب الرسم لا توجد مشكلة فالنتائج تتوزع وفق التوزيع الطبيعي

		تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	المتغير التابع تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	فعالية المراجعة الجبائية
المتغير المستقل تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	1	,368*	,471	,368*
	Sig. (bilatérale)		,030	,005	,030
	N	35	35	34	35
تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	,464**	,504**	,460**	,504**
	Sig. (bilatérale)	,005	,002	,006	,002
	N	35	35	34	35
برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية	Corrélation de Pearson	,368*	1	,375*	1
	Sig. (bilatérale)	,030		,029	
	N	35	35	34	35
فعالية المراجعة الجبائية	Corrélation de Pearson	,471**	,375*	1**	,375*

	Sig. (bilatérale)	,005	,029		,029
	N	34	34	34	34

الانحدار المتدرج

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	ثانيا : تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= .050, Probabilité de F pour éliminer >= .100).

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.504[a]	.254	.231	.31728

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1.130	1	1.130	11.230	.002[a]
	Résidu	3.322	33	.101		
	Total	4.452	34			

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		

1	(Constante)	1.074	.373		2.883	.007
	ثانيا : تقييم المخاطر الجبائية في المؤسسة	.519	.155	.504	3.351	.002

Variables exclues[b]

Modèle		Bêta dans	T	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité: Tolérance
1	أولا: تطبيق المراجعة الجبائية في المؤسسة	.171[a]	1.008	.321	.175	.785
	رابعا : فعالية المراجعة الجبائية	.227[a]	1.330	.193	.229	.755

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	1.8524	2.6307	2.3095	.18234	35
Résidu	-.45148-	.80797	.00000	.31258	35
Erreur Prévision	-2.507-	1.762	.000	1.000	35
Erreur Résidu	-1.423-	2.547	.000	.985	35

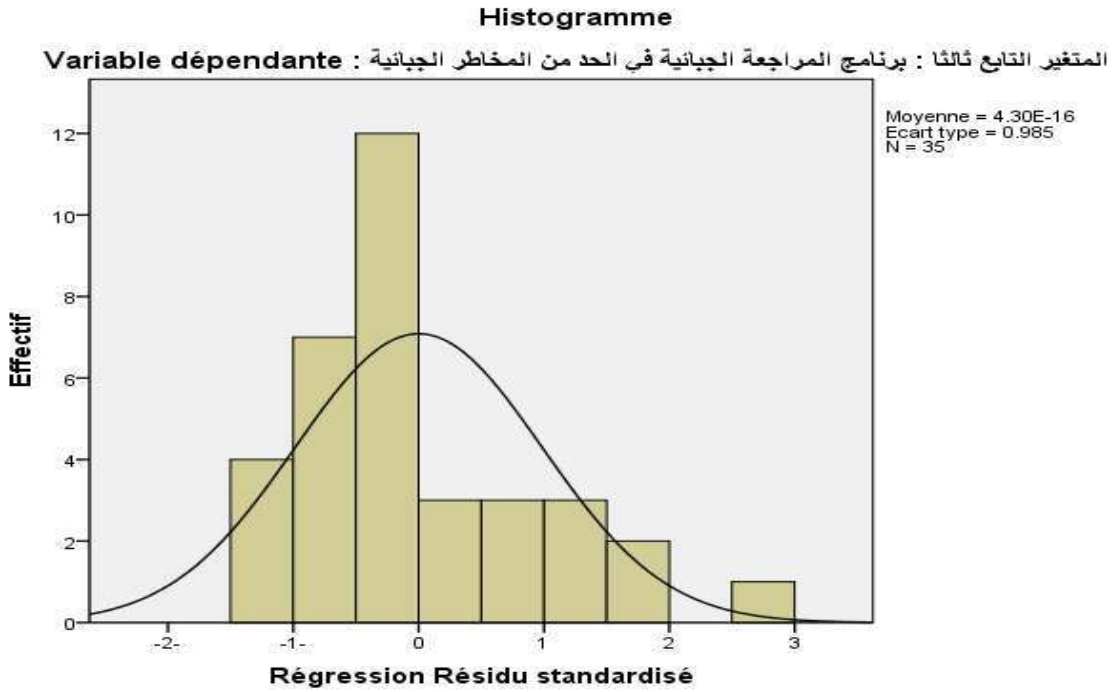
Histogramme
Variable dépendante : المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية
Moyenne = 4.30E-16
Ecart type = 0.985
N = 35
Effectif
Régression Résidu standardisé

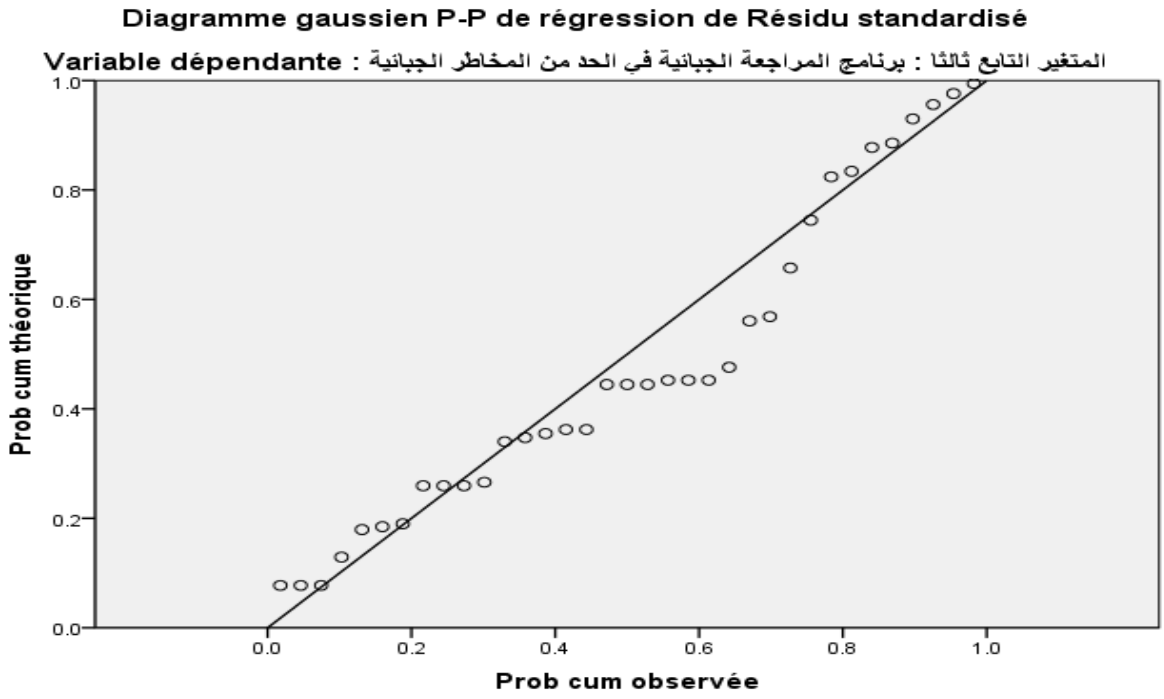
Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé
Variable dépendante : المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية
Prob cum théorique
Prob cum observée

الملحق رقم (07) : اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

أولا علاقة **التخصص** لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للتخصص

ANOVA

المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.339	3	.113	.853	.476
Intra-groupes	4.113	31	.133		
Total	4.452	34			

ثانيا علاقة **بالمستوى التعليمي** لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للمستوى

ANOVA

المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.477	2	.238	1.920	.163
Intra-groupes	3.975	32	.124		
Total	4.452	34			

ثالثا علاقة بالخبرة لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع ثالثا : برنامج المراجعة الجبائية في الحد من المخاطر الجبائية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.394	3	.131	1.004	.404
Intra-groupes	4.058	31	.131		
Total	4.452	34			